



الرئيس: السيد سانتوس مارافر (إسبانيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٩٤ إلى ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين المتجددة لهذه المرحلة من عملنا ستعلق بعد ظهر اليوم في الساعة ١٨/٠٠. ويتعين على جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أن تدرج أسماءها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

وأود أن أذكر الوفود كذلك بأنني أعول على تعاونها بأن تقتصر مدة بياناتها على ١٠ دقائق عندما تتكلم بصفقتها الوطنية، و ١٣ دقيقة عند التكلم باسم عدة وفود. ولمساعدة المتكلمين في هذا الصدد، وبتفهم الأعضاء، سنستمر في استخدام آلية توقيت، حيث يبدأ الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلم في الوميض عند بلوغ الحد الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكر المتكلمين بضرورة التكرم باختتام بياناتهم، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية. ويمكن أن

تتضمن تلك البيانات آراء عامة، ومسائل محددة ذات أولوية تتطلب العناية، وعرض المقترحات المتوخى تقديمها. وأشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بنسخة مختصرة، وتقديم النص الكامل لبياناتهم لنشره على بوابة البيانات الإلكترونية على الإنترنت. كما أشجع المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة لإتاحة المجال لترجمة شفوية ملائمة.

ومرة أخرى، أود أن أذكر الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بالحضور الشخصي بإرسال نسخة من بيانها إلى العنوان estatemnts@un.org، ويطلب من الوفود التي لا تتوي الإدلاء ببيانات بالحضور الشخصي، وتود عوضا عن ذلك أن تدرج بياناتها ضمن الوثائق التجميعية، إرسال بياناتها إلى عنوان البريد الإلكتروني للجنة الأولى.

السيد إسبينوزا كانيسارس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني هذا الصباح بتهنئتك، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لأعمالكم وجهودكم من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



المشترك الصادر في ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٠، والذي بادرت ماليزيا بصياغته وقدمه ١٧ بلدا من البلدان المشاركة، من بينها إكوادور. ومع ذلك، أعتقد أن أفضل طريقة للاحتفال بمرور ٥٠ عاما على معاهدة عدم الانتشار هي تحقيق نتائج جوهرية في مؤتمر الاستعراض المقبل.

وقبل شهرين فقط، قمنا بإحياء ذكرى مرور ٧٥ عاما على القصف النووي لهيروشيما وناغازاكي. وأفضل ما يمكننا القيام به كدول لإحياء ذكرى ضحايا تلك الهجمات هو توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها. ولهذا السبب أودع بلدي صك تصديقه على المعاهدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

وتؤمن إكوادور بأن تغيير النهج المتبع إزاء المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشاركة فيما يسمى بالحماية النووية شرط لا بد منه لتحقيق عالم ينعم بالسلام. إن بقاء أممنا لا يتوقف على مدى تسلحنا أو عدد الرؤوس الحربية النووية التي نزن أنها ستحمينا. إن بقاء أممنا يعتمد على مدى استعدادنا للتغلب على التحديات الحالية التي يفرضها فيروس مجهري، مثل فيروس كورونا، وما سيأتي بعده من فيروسات.

ونحن ندعو اليوم بصوت أعلى إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بل وندين بأقصى درجة من الحزم استخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلا عن وجودها بحد ذاته، لأنها تهدد بقاء البشرية.

وتعرب إكوادور مرة أخرى عن رفضها التام لأي دراسة أو تخطيط أو تطوير للتجارب النووية. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث المجتمع الدولي على توحيد الصفوف لكفالة بدء نفاذ تلك المعاهدة في وقت مبكر.

وفي هذا الصدد، أسلط الضوء على حلقة النقاش والحلقة الدراسية الدولية المعنية بالعلوم والدبلوماسية، المعقودة في كيتو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، والتي نظمتها إكوادور والأمانة التنفيذية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعرب عن امتناني للدعم الذي قدمه في ذلك الصدد الأمين التنفيذي للمنظمة، السيد لاسينا زيريو، وكذلك للجهود التي بذلتها إكوادور ضد كوفيد-١٩ خلال عام ٢٠٢٠.

أجل بدء عمل اللجنة الأولى وسط التحديات التي يفرضها وباء فيروس كورونا. ولهذه الأزمة الصحية العالمية تأثير كبير على الأمن الدولي، ويحتاج العالم إلى أن تؤدي جميع الهيئات الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة مهامها. وينبغي أن تلتزم جميع الوفود بتحقيق تلك الغاية.

ويؤيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2). ويؤيد بلدي وجود نظام دولي يقوم على القواعد وعلى المساواة في السيادة بين الدول. ولذلك فإننا ندعو إلى مشاركة جميع الوفود في أعمال المنظمة على قدم المساواة.

وأهني أيضا الدبلوماسية الغواتيمالية السيدة ماريا دل روساريو استرادا غيرون، من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي نكرمنا بالعمل مقرر للجنة الأولى، وذلك ٧٤ عاما بعد الدبلوماسي الإكوادوري هوميرو فيتيري لافرونتي، الذي كان له شرف تقديم أول قرار يدعو إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية لكي تنظر فيه الجمعية العامة (القرار ١ (د-١)).

وكجزء من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات كثافة سكانية عالية، أنشئت بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحت إكوادور جميع الدول على العمل من أجل تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، بما فيها الشرق الأوسط.

ويجب أن يمضي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي قدما بصورة متزامنة ومتراصة ومتآزر. فالتزامات عدم الانتشار النووي مسؤولية جميع الدول. ونأسف لعدم رؤية الدول الحائزة للأسلحة النووية نفي بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي.

ونعلن التزامنا بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ودعمنا له، وهو مؤتمر كان لا بد من تأجيله إلى عام ٢٠٢١، واضطررنا إلى اللجوء إلى الإنترنت للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه، بما في ذلك من خلال البيان

وفي الختام، أود أن أدلي بتعليق موجز. إن إكوادور بلد مسالم، وهي بذلك تدعم الجهود الرامية إلى نزع السلاح الشامل والكامل. وبنادي بالأمن الدولي الفعال القائم على الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، الذي نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لبدء نفاذه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الميثاق، آلينا على أنفسنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا لصون السلم والأمن الدوليين. إن تعددية الأطراف، وليس سباق التسلح، هي السبيل الوحيد لإيجاد نظام عالمي ديمقراطي وآمن وسلمي وأكثر إنصافا.

السيد كيلى (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2) والبيان الذي سيدلي به ممثل المكسيك باسم ائتلاف البرنامج الجديد. وسنوفر نسخة كاملة من بياننا كتابة.

في البداية، أود أن أشارك في تهنئتك، سيدي، على توليك رئاسة اللجنة الأولى، مؤكدا دعم وفدي الكامل لكم ولأعضاء المكتب.

إن عام ٢٠٢٠ هو عام الاحتفاء بذكريات عدة، البعض منها مدعاة للاحتفال والأخرى مناسبات مهيبية. نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، حين قررت الدول في جميع أنحاء العالم الالتزام بالعمل معا من أجل السلام وإعادة البناء بعد الدمار الرهيب الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. ونحتفل أيضا بمرور ٧٥ عاما منذ أن شهد العالم الاستخدام الأول للأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي. ونحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعزز بلدي، أيرلندا، بإسهامه المتميز في إنشاء هذه المعاهدة. ونحتفل أيضا بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الذخائر العنقودية.

إن ٢٠٢٠ عام تحديات صعبة أيضا. فقد حصد وباء فيروس كورونا العديد من الأرواح في جميع أنحاء العالم، وأدى إلى تغيير

وأود أن أؤكد مجددا التزام بلدي باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتدين إكوادور استخدام تلك الأسلحة، التي يجب إزالتها دون مزيد من التأخير.

وتشاطر إكوادور وتدعم بقوة أهداف برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لأن تلك الأسلحة تضر بالسكان المدنيين في حالات النزاع وخارجها، ولا سيما النساء والفتيات، اللاتي هن ضحايا العنف.

ونحن أيضا طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونحن طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية، وتدعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها، لأنها سلاح بالغ القسوة وآثارها الضارة تؤثر بصفة خاصة على أشد الفئات ضعفا. ولذلك، ننضم إلى البلدان التي دعت إلى وقف تمويل الشركات المنتجة للذخائر العنقودية والاستثمار فيها نهائيا.

وأكرر أيضا التزام إكوادور بالتنفيذ المستمر لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وإكوادور لديها خبرة في هذا المجال، ولذلك قررت أن تقيم حدودها بنشر مشاريع إنمائية بدلا من الألغام. والعمل مع جيراننا في هذا المجال بالغ الأهمية.

وإننا ندين تزايد استخدام وصقل المركبات الجوية بدون طيار بالمدفعية والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. إن عسكرة الذكاء الاصطناعي تشكل تحديات للأمن الدولي والشفافية والمراقبة والتناسب والمساءلة.

أما بالنسبة للفضاء الخارجي، فإن إكوادور تعارض انعدام القانون والعسكرة، فضلا عن التسييس. ونؤيد الاستخدام السلمي الخالص لذلك الإرث المشترك للبشرية، ونؤكد من جديد اقتناعنا بضرورة وضع صك ملزم قانونا لحمايته.

المعاهدة تتسق تماما مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوفر مسارا قانونيا للدول للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولا تتطلب المعاهدة سوى أربعة تصديقات أخرى لكي تدخل حيز النفاذ. ونشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك، ونتطلع إلى بدء نفاذ المعاهدة.

ومن المؤسف للغاية أنه، بعد ٢٤ عاما، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ حتى تاريخه. وتدعو أيرلندا كل دولة من الدول الثماني التي لم توقع و/أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الدول أن تلتزم بالوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، وأن تمتنع عن أي عمل أو خطاب يخالف هدف المعاهدة ومقصدها.

وترحب أيرلندا بالمحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن تحديد الأسلحة الاستراتيجية وتأمل أن تؤدي إلى اتفاق بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة على سبيل الاستعجال والتوصل إلى اتفاق في المستقبل في أقرب وقت ممكن.

وترى أيرلندا، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، أن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز رئيسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف، ومساهمة هامة في عدم الانتشار النووي وحجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى دعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وتأسف أيرلندا لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة والخطوات اللاحقة التي اتخذتها الولايات المتحدة والمخالفة للاتفاق. ونشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة وتدعو إيران على وجه السرعة للعودة إلى الامتثال الكامل لشروطها. وترحب أيرلندا بالاتفاق الذي توصلت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران لتيسير التنفيذ الكامل للالتزامات إيران المتعلقة بالضمانات، وتشجعها البداية السريعة لتنفيذ ذلك الاتفاق. وما زلنا ندعو إيران إلى إتاحة الوصول الكامل وفي الوقت المناسب لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتعاون الكامل مع الوكالة في توضيح أي مسائل معلقة بشأن الضمانات قد تكون لدى الوكالة.

جذري في طرق عيشنا وعملنا، وأضاف بعدا آخر إلى العديد من القضايا المعقدة التي نتعامل معها في اللجنة الأولى. فالمسائل المتعلقة بالأمن البيولوجي تكتسي أهمية جديدة، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وقد شهدنا هجمات إلكترونية واختراقات مستهجنة ضد مرافق الرعاية الطبية والصحية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية خلال الجائحة، مما يبرز حاجتنا إلى التأهب السيبراني. والعديد من الاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في سبيلها إلى الانهيار أو التقويض. وتتزايد التوترات الجغرافية السياسية العالمية والإقليمية. وآفاق سباق تسلح جديد باتت ملموسة في الواقع. وبرامج التحديث النووي المكلفة تستهلك موارد هائلة. ولا يزال خطر الانتشار النووي قائما. إن عقارب ساعة يوم القيامة تشير إلى ١٠٠ ثانية قبل منتصف الليل، وهو أكثر الأوضاع ترويعا.

وفي هذا السياق، تكتسب الاتفاقات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أهمية إضافية. وظلت معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار على مدى السنوات الخمسين الماضية. ويتيح التأجيل الذي لا مفر منه لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فرصة استغلال الوقت الإضافي للتضير بشكل أفضل. ومن الأولويات الرئيسية لأيرلندا ضمان إحراز تقدم ملموس في جميع الركائز الثلاث، مع التركيز بوجه خاص على المجالات التي كان التقدم فيها أبطأ، أي نزع السلاح وتنفيذ الالتزامات السابقة.

إن جائحة كوفيد-١٩ تذكرنا عاجلة بأهمية التعاون الدولي لتجنب الكوارث العالمية، بما في ذلك التداعيات الإنسانية التي لا يمكن تصورها وغير المقبولة لتفجير سلاح نووي، سواء عن قصد أو عن طريق الصدفة أو بالخطأ. كما أظهر لنا الوباء العالمي أن ترسانات الأسلحة النووية لا توفر لنا الأمن أو الأمان، وأننا غير مجهزين تماما للاستجابة لمثل هذا الحدث الكارثي. والحماية الوحيدة المضمونة من ذلك الخطر هي إزالة الأسلحة النووية.

وأنا فخور بأن أيرلندا صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في وقت سابق من هذا العام، في يوم هيروشيما. وترى أيرلندا أن هذه

وجها لوجه لإبرام الإعلان قد توقف بسبب الوباء، ما زالت الجهود مستمرة للحفاظ على الزخم بغية إجراء مشاورات نهائية في أقرب وقت ممكن. ويشجعنا مستوى الدعم عبر الإقليمي لعملية الإعلان السياسي، والجهود الدولية والإقليمية لتعزيز حماية المدنيين، والجهود المبذولة للتصدي للأثار على المدنيين الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وتتأثر سرعة وتيرة التقدم التكنولوجي عددا من المسائل القانونية والسياسية والعسكرية والأخلاقية الصعبة. ونرى أن العمل على تحقيق توافق في الآراء داخل منظومة الأمم المتحدة لا يزال أنجع وسيلة للتصدي للتحديات الناشئة التي تطرحها منظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تشارك تلك البلدان التي يرجح أن تطور منظومات الأسلحة الجديدة تلك مشاركة مجدية ونحن نعمل من أجل وضع إطار معياري. وسنواصل العمل في إطار فريق الخبراء الحكوميين ونحن نعالج المعضلات الأخلاقية والقانونية الكبيرة التي تشكلها تلك الأسلحة.

وإذ نحفل بالذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أكرر التأكيد على أن المساواة بين الجنسين لطالما كانت أولوية بالنسبة لأيرلندا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وستواصل أيرلندا مناصرة المشاركة المجدية والمتساوية للمرأة والرجل، وإدماج المنظورات الموضوعية للجنسين في جميع مجالات عمل اللجنة.

وأود أن أهني معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشائه وأتني عليه لبحثه في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، ويسرنا أن ندعم عمله الهام.

وأخيرا، أحيي إسهام المجتمع المدني في عملنا وأرحب بكل الجهود المبذولة لضمان إدراجه في أساليب عملنا المعدلة.

السيد مارغريان (أرمينيا) (بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على توليكم قيادة اللجنة، مؤكدا لكم دعم وفدي لعملها رغم الظروف الصعبة التي نواجهها.

وتمثل الأنشطة النووية وتلك المتصلة بالقذائف التسيارية الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وأيرلندا تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تفكيك برنامجها النووي بالكامل وبطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وإظهار حسن النية بالتوقيع فورا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، والعودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن استخدام سلاح كيميائي ضد أليكسي نافالني يضيف إلى اتجاه مقلق في السنوات الأخيرة يهدد القاعدة العالمية لعدم استخدام الأسلحة الكيميائية. فالحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية مطلق وكامل، وأيرلندا تدين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمنع الإفلات من العقاب؛ ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذات أهمية حاسمة في هذا الصدد. ويمثل اجتهادها ومهنتها وحيادها في معالجة استخدام الأسلحة الكيميائية - بما في ذلك من خلال فريق التحقيق وتحديد الهوية - خطوة أولى حيوية نحو المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب. وأدعو جميع الدول إلى التمسك بسلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن الصراعات في جميع أنحاء العالم باتت حضرية الطابع بشكل متزايد، ولا يزال المدنيون هم من يتحمل وطأة الصراعات المسلحة. ولا تزال معالجة الآثار الكارثية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان تشكل أولوية بالنسبة لأيرلندا. وتقود أيرلندا العمل المتعلق بوضع إعلان سياسي، على النحو المبين في الإجراء ١٤ من خطة الأمين العام لتأمين مستقبلنا المشترك - خطة لنزع السلاح. وعقب مشاورات في جنيف، جرى الاستماع خلالها إلى مداخلات من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني، أُعد مشروع إعلان سياسي. وفي حين أن العمل

العسكرية وصادرت شاحنات مدنية لتلبية الاحتياجات العسكرية. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وقبل يومين من الهجوم، رفضت وزارة الدفاع الأذربيجانية طلب مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إجراء عمليات رصد على طول خط التماس.

ولم تخف أذربيجان قط هدفها الاستراتيجي المتمثل في اللجوء إلى القوة العسكرية في محاولة لحل نزاع ناغورني كاراباخ. إن سجل أذربيجان الراسخ في عدم الامتثال للمعاهدات والأنظمة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، والمناورات العسكرية الواسعة النطاق التي لم يتم الكشف عنها، والحشد العسكري الذي لا هوادة فيه والمزعزع للاستقرار، والرفض المستمر لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في إطار المنظمات الإقليمية، يمثل علامات واضحة للإنذار المبكر بالعدوان العسكري المخطط له مسبقاً.

وقد أدى الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان تحت غطاء الوباء العالمي غير المسبوق إلى إلحاق خسائر بشرية فادحة وأضرار جسيمة في المستوطنات المدنية والبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك مؤسسات الرعاية الصحية والمدارس. وعدم دعم أذربيجان صراحة لنداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي يعد مؤشراً واضحاً آخر على خطتها جيدة الإعداد لشن أعمال عسكرية بينما يركز المجتمع الدولي على جهود الاستجابة لوباء كوفيد-١٩ والتعافي منه.

وليس ثمة نقص في الأدلة الموثوق بها والموثقة جيداً فيما يتعلق بالمشاركة المباشرة لتركيا في النزاع. وكانت المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق بين أذربيجان وتركيا التي أجريت في تموز/يوليه وآب/أغسطس بمثابة تمويه لنشر الأفراد والمعدات العسكرية التركية، التي شملت طائرات مقاتلة من طراز إف-١٦. وحاولت أذربيجان، بدعم من القوات الجوية التركية والمدربين والطائرات بدون طيار، توسيع جغرافية الأعمال العدائية لتشمل أراضي أرمينيا. وبعد أن أنكرت أذربيجان مرارا الأدلة الواقعية، اعترفت أخيراً بوجود القوات الجوية التركية على أراضيها.

وتؤكد أرمينيا من جديد التزامها القوي بالتنفيذ الكامل والعالمي للالتزامات الدولية في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. ونكرر التأكيد على مبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة، الذي يعني ضمناً أن كل بلد يتقاسم مسؤولية ضمان السلام والأمن للجميع.

وفي خضم التحديات غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، يجب على المجتمع الدولي أن يقف متحداً لدعم حرمة نظام تحديد الأسلحة. إن اتجاهات التطرف والرادكالية والتصاعد المستمر لخطاب الكراهية يغرسان جدول أعمال الأمن الدولي بشكل متزايد، ويشوهان الخطاب العالمي ويعززان الانقسامات الاجتماعية والسياسية. ويجب رفض المحاولات الرامية إلى تغيير التوازن العسكري واللجوء إلى القوة في السعي إلى تحقيق أهداف السياسة الداخلية والخارجية رفضاً حازماً وإدانتها على جميع المستويات. وفي معظم الأحيان، يعكس الاعتماد على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في حل النزاعات انعدام الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي بالسلام. والحالة الراهنة في ناغورني كاراباخ توضح ذلك.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، شنت أذربيجان هجوماً عسكرياً واسع النطاق على طول خط التماس مع ناغورني كاراباخ بأكمله، في انتهاك لاتفاقات وقف إطلاق النار الثلاثية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وقواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية. وقد ارتكب الهجوم على شعب ناغورني كاراباخ بمشاركة عسكرية مباشرة من تركيا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المدعومين من تركيا، مما تسبب في أخطر تصعيد في المنطقة منذ أوائل التسعينات.

ويشير نطاق وطابع الهجوم الواسع النطاق إلى طبيعته المخطط لها مسبقاً، مع تركيز موجود من قبل لمئات الوحدات من دبابات القتال والمدفعية الثقيلة ومنظومات صواريخ الإطلاق المتعددة والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية والمركبات الجوية بدون طيار. وكجزء من استعداداتها العسكرية للعدوان، قامت أذربيجان، قبل أسابيع من الهجوم الفعلي، بإغلاق حركة الطيران، واستدعت قوة الاحتياط

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد بيان مشترك لوزراء خارجية أرمينيا والاتحاد الروسي وأذربيجان اتفق فيه الجانبان على إعلان وقف الأعمال القتالية، للأغراض الإنسانية، من أجل تبادل أسرى الحرب وجثث القتلى، بوساطة لجنة الصليب الأحمر الدولية ووفقا لمعاييرها.

غير أن الجانب الأذربيجاني، مخالفا لالتزامه، واصل الأعمال العدائية العسكرية في اتجاهات مختلفة عن خط المواجهة وهاجم العاصمة ستيفاناكيرت ومارتوني وغيرها من مدن ناغورني كاراباخ، وكذلك المستوطنات في الأراضي الحدودية لأرمينيا. واخترقت جماعة تخريبية أذربيجانية مدينة حدروت، في أرتساخ، وارتكبت جرائم وحشية، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، من بينهم امرأة وشخص معاق.

وندين بشدة الخطوات التي اتخذتها أذربيجان لتقويض الاتفاق الذي تم التوصل إليه. إن تطلعات تركيا إلى نشر العنف وعدم الاستقرار في منطقتنا وتحويلها إلى منصة لطموحاتها التوسعية من خلال دعم أذربيجان وتزويدها بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمعدات العسكرية والخبراء تتجلى أيضا في رعايتها للمعلومات والحملة السياسية الرامية إلى تقويض أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية. وتشكل تلك الأعمال تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي تتطلب استجابة كافية من المجتمع الدولي.

ونحن مقتنعون بأن السلام والأمن على المستوى العالمي ينبعان مباشرة من ظروف الاستقرار على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وينبغي إدانة جميع المحاولات الرامية إلى استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات، واستخدام الأسلحة المحظورة في الحرب، ورعاية الإرهاب الدولي لنشر النفوذ في المناطق المجاورة، إدانة حازمة لا لبس فيها.

وفي الختام، أود أن أكرر عزم أرمينيا على الإسهام في دعم السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتعاون العالمي في إطار جدول أعمال نزع السلاح.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي

إن تجنيد ونقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستخدامهم في الهجوم الواسع النطاق على شعب أرتساخ أمران راسخان وموثقان، وهناك أدلة متزايدة على تورط واسع النطاق من جانب المرتزقة المدعومين من تركيا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة النزاع في ناغورني كاراباخ.

والقيادة السياسية لأذربيجان تتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها الإجرامية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وتستهدف الهجمات الواسعة النطاق المحمولة جوا والبرية المدنيين والصحفيين والمستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، مع الاستخدام المكثف للطيران العسكري، وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة، بل وحتى الأسلحة المحظورة مثل القنابل العنقودية.

وقد تعرف خبراء الاستجابة للآزمات من منظمة العفو الدولية على الذخائر العنقودية في المناطق السكنية في ستيفاناكيرت، عاصمة ناغورني كاراباخ، التي أطلقتها القوات المسلحة الأذربيجانية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، استهدف الجيش الأذربيجاني عمدا كاتدرائية شوشي المخلص المقدس، مكررا أسلوب الإرهابيين الدوليين الذين كانوا يدمرون تراث الجماعات العرقية والدينية في الشرق الأوسط قبل بضع سنوات.

وقد دعا المجتمع الدولي، بما في ذلك الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمين العام للأمم المتحدة، إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة. وأدانت البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وفرنسا - في بياناتها أي مشاركة لأطراف خارجية في تصعيد العنف. كما وجهت العديد من البلدان والمنظمات الدولية دعوات لوقف فوري لإطلاق النار واستئناف الحوار.

وعلى الرغم من كل هذه النداءات، واصلت أذربيجان وبلد التمكين ارتكاب الأعمال العدائية ضد ناغورني كاراباخ وأرمينيا.

في جميع الركائز الثلاث وتحقيق تقدم بشأن تنفيذ المادة السادسة الذي طال انتظاره، بالبناء على الالتزامات السابقة، ولا سيما خطة عمل عام ٢٠١٠ لنزع السلاح النووي. وبعد مرور عشر سنوات، ما زلنا بانتظار اتخاذ إجراء حقيقي بشأن خطة العمل.

وبالمثل، مرت سنة أخرى دون بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي تأخر كثيرا. وقد حان الوقت لكي تتضمن الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى المعاهدة وأن تدعم منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظامها الدولي للرصد. ويمكن أن يكون دورها أساسيا في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية الذي تمس الحاجة إليه.

مع ذلك، ليست كل الأمور سيئة. ويجب أن نشير إلى بعض التطورات الإيجابية التي حدثت خلال العام الماضي أيضا. ونرحب بمحادثات الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا في فيينا وهلسنكي. ونأمل أن تقضي إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة وإلى مفاوضات بشأن اتفاق خلف أكثر طموحا وشمولا.

ومن علامات التقدم الملموس الزيادة المطردة في عدد التوقعات والتصديقات على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي لا تزال مستمرة على الرغم من الوباء. ومن خلال التوقيع والتصديق على المعاهدة، تبعث الدول برسالة واضحة مفادها أن الأسلحة النووية تمثل تهديدا وجوديا للبشرية وأن القضاء التام عليها هو وحده الذي يجلب الأمن. ونحن نعلم الآن أنه لا يوجد بديل إذا أردنا منع العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن أي انفجار نووي، سواء كان متعمدا أو عن طريق الصدفة أو بطريق الخطأ. وهذه المعاهدة تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة النووية. والأمن العام يصف المعاهدة، بحق، بأنها ركيزة أخرى لنظام نزع السلاح. وندعو جميع الدول إلى زيادة تعزيز تلك الركيزة بالانضمام إلى الدول الموقعة الـ ٨٤ والدول الأطراف الـ ٤٦. ونحن واثقون تماما من أن بدء النفاذ بات وشيكاً، وتتطلع النمسا إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في الأمم المتحدة في فيينا.

الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم متمنيا لكم كل التوفيق. ويمكنكم الاعتماد على دعم النمسا الكامل.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2) وتقدم الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

قد نقول إن كل شيء مختلف هذا العام بسبب الوباء، مع ذلك، وبعد الاستماع إلى المتكلمين القلائل الآخرين، أشعر أن كل شيء هنا في اللجنة الأولى يبدو مألوفا بعض الشيء. وعندما انظر إلى جدول أعمال دورة هذا العام مقارنة بجدول الأعمال قبل ٢٠ عاما، عندما جئت إلى هنا لأول مرة، لم يتغير كل شيء.

وما هو صحيح بالتأكيد هو أن الأزمة العالمية الناجمة عن مرض الفيروس التاجي لم تقلت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأثنتي على الأمانة العامة لعملها في هذه الأوقات العصيبة. ولكن من الواضح بنفس القدر أنه كانت لدينا بالفعل شواغل رئيسية: تآكل الهيكل الأمني الدولي، وتحديث ترسانات الأسلحة، وتكييف التكنولوجيات الجديدة الناشئة لتطبيقها في الحرب، وليس بمستغرب أن ترتبط بكل ذلك، في عام ٢٠١٩، أكبر زيادة في النفقات العسكرية خلال عقد من الزمان - وهي أموال يُفترق إليها الآن لمكافحة الوباء وآثاره الاجتماعية والاقتصادية.

وتبدو هذه الاتجاهات أكثر وضوحا في مجال الأسلحة النووية، فهو الأكثر إلحاحا من أي مجال آخر. وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على قصف هيروشيما وناغازاكي، لا تزال الدول المسلحة نوويا تتجاهل التزاماتها بنزع السلاح بل وتطور رؤوسا حربية جديدة وقذائف جديدة، بما في ذلك بعض الرؤوس الحربية التي كانت محظورة بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي لم تعد قائمة الآن. إن خطة العمل الشاملة المشتركة باتت على حافة الهاوية ونحث إيران على العودة إلى الامتثال، بينما نأسف لانسحاب الولايات المتحدة. وينبغي ألا يحول تأجيل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون عقد ذلك المؤتمر الرئيسي في شكل كامل. ونحن على استعداد للإسهام في تحقيق نتائج ناجحة للمؤتمر

على بيئة أمنية هشة، مما يزيد من مخاطر التصعيد وسوء التقدير. وما زلنا ملتزمين بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا يفوتني أن أذكر دعمنا الثابت لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن العمل الأساسي الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية من قبل أي شخص، في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول على الإطلاق. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة للأسف، لا بد من تكرار تلك الرسالة البسيطة ما دامت تلك الأسلحة موجودة. وينبغي مساءلة أي شخص ينتهك تلك المعايير الأساسية، ولهذا السبب، فإن النمسا عضو في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

لقد غيرت جائحة الفيروس التاجي حياتنا اليومية بعدة طرق؛ ومن أبرزها بالنسبة لنا جميعا الاعتماد المتزايد بشكل كبير على التكنولوجيا. وفي أوقات الاجتماعات الافتراضية، أصبحت أهمية الفضاء الإلكتروني الحر والمفتوح والمستقر والأمن أكبر من أي وقت مضى. ولذلك، نرحب بالعمل الممتاز الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالأمن السيبراني لزيادة توسيع مجالات التقارب، استنادا إلى نتائج تقارير توافق الآراء التي قدمتها أفرقة من الخبراء الحكوميين، بغية قيادتنا إلى اختتام ناجح لتلك العملية، مع إرساء الأساس أيضا لترتيبات مؤسسية محتملة في المستقبل.

وكما نعلم، فإن التقدم في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لا يمتد إلى بيوتنا فحسب، بل يمتد أيضا إلى تطبيقهما في منظومات الأسلحة، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب غير مقبولة ولا يمكننا أن نسمح بتطوير منظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة ونشرها في النزاعات المسلحة، باستخدام القوة المميتة دون سيطرة بشرية على الوظائف الحيوية. فمن شأن ذلك أن يقوض بشكل أساسي القانون الإنساني الدولي ومعاييرنا الأخلاقية.

وننق مع تقييم الأمين العام بأن مثل هذا السيناريو سيكون غير مقبول سياسيا وأخلاقيا. وقد حان الوقت لمنع ذلك من خلال قاعدة

وفي هذه المرحلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض مشروع القرارين المعنونين "العواقب الإنسانية للأسلحة النووية" (A/C.1/75/L.5) و"معاهدة حظر الأسلحة النووية" (A/C.1/75/L.6)، المقدمين من إندونيسيا وأيرلندا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا وكوستاريكا والمكسيك ونيوزيلندا ونيجيريا وبلدي، النمسا. ويمثل المشروعان تحديثات فنية عن العام الماضي. ويرجى من جميع الدول المشاركة في تقديم مشروع القرارين وتأييدهما.

إن عمل النمسا في ميدان نزع السلاح يسترشد بالشواغل الإنسانية منذ عقود. ومن الأمثلة الأخرى، بالإضافة إلى جهودنا في مجال الأسلحة النووية، أنشطتنا المتعلقة باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونلاحظ مع الارتياح أن الزخم الذي تولد في مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي استمر خلال المشاورات بشأن إعلان سياسي في جنيف، قاده باقتدار شديد زملاء من أيرلندا، وتطلع إلى اختتامها بإعلان قوي، من شأنه أن يعزز الامتثال للقانون الإنساني الدولي ويمنع المعاناة الإنسانية. إن تحرير العالم من آفة الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية يظل أولوية لبلدي، مسترشدا بنفس الدوافع الإنسانية. ويساورنا القلق إزاء التقارير الأخيرة المتعلقة باستخدام القنابل العنقودية في النزاعات الجارية.

كما رأينا صورا مثيرة للقلق لقذائف جديدة بعيدة المدى. وبوصفنا الأمانة التنفيذية لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، سنواصل الدعوة للانضمام إلى هذا الصك المفيد للشفافية وبناء الثقة، الذي يضم الآن ١٤٣ دولة مشتركة. وستتولى النمسا قريبا رئاسة نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف وستعمل بنشاط على مراقبة انتشار القذائف بروح تعاونية. ونشكر سلفنا، نيوزيلندا، على عملها الممتاز.

ويلزم أيضا القيام بمزيد من العمل لضمان أن يظل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه كمنفعة عالمية مشتركة سلميا وأن يتم ذلك لصالح الجميع. وأي عسكرة للفضاء الخارجي سيكون لها أثر سلبي

الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها لجميع المبادرات الدولية الهادفة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعمل على استمرار حالة عدم الاستقرار واللجوء إلى سباق تسلح في المنطقة.

وفي هذا الإطار، يرحب بلدي بنجاح الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، عملاً بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، ونتطلع إلى المشاركة الفعالة من قبل جميع الدول المعنية في هذا المؤتمر بهدف التوصل إلى معاهدة ملزمة تعزز الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة والعالم.

تتعدّد هذه الدورة بالتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وهو ما يؤكد أهمية ضمان استمرار المعاهدة والمضي قدماً في تنفيذ التزاماتها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن يعمل الجميع على إنجاح مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٢٠ والتوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز فاعلية المعاهدة وعالميتها من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، لا سيما ما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تأتي هذه الدورة وبلدي ما زال يعاني من صراع مسلح منذ أكثر من خمسة أعوام نتيجة انقلاب شنته الميليشيات الحوثية التي تتلقى الدعم المالي والعسكري واللوجستي من إيران، وتمثل هذا الدعم في القذائف التسيارية والطائرات المسيّرة والألغام الأرضية والبحرية، وهي أسلحة لا تكتفي بقتل اليمنيين، بل يتعدى مداها ليهدد دول الجوار ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ملزمة قانوناً. ولمعالجة مسألة هذه الأسلحة بمزيد من التفصيل، سنتظم النمسا مؤتمراً دولياً في عام ٢٠٢١، وندعو جميع أعضاء اللجنة إلى المشاركة، على أمل أن يكون ذلك في شكل مادي.

وفي هذه الأوقات الاستثنائية، نحتاج إلى تعاون استثنائي للتصدي للتحديات الماثلة أمامنا، وأن نبين للعالم أن تعددية الأطراف تعمل بنجاح. ودورة اللجنة الأولى لهذا العام تتيح فرصة ممتازة للقيام بذلك، ونتطلع إلى القيام بدورنا والمشاركة بنشاط وعلى نحو بناء.

وأود أن أشكر الزملاء هنا في الأمانة العامة وفي المنظمات في جميع أنحاء العالم، وكذلك الأصدقاء والزملاء في مراكز الفكر والمجتمع المدني، على عملهم الشاق.

السيد الذبحاني (اليمن): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، متيقنين من كفاءتكم وقدرتكم الحكيمة في الوصول بأعمال هذه اللجنة إلى غاياتها، ومؤكدين دعمنا وتعاوننا الكامل معكم لإنجاح هذه الدورة التي تتعدّد في ظروف استثنائية هذا العام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم المجموعة العربية، وكذلك بيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا (انظر A/C.1/75/PV.2).

تؤكد الجمهورية اليمنية مجدداً التزامها بمبادئ وأهداف نزع السلاح والأمن الدولي وعدم الانتشار النووي، حيث تشكل حياة وتطوير الأسلحة النووية تهديداً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذا، يؤيد بلدي جميع المبادرات الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن بفعل اختلال موازين القوى بين أطرافها ووجود أنشطة نووية غير خاضعة لمنظومة عدم الانتشار النووي.

في الوقت الذي انضمت جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأكدت على استعدادها الدائم لاتخاذ الإجراءات

يؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية (انظر A/C.1/75/PV.2).

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية الجهود التي تحقق غايات إزالة الأسلحة النووية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن استتباب الأمن والاستقرار في أي منطقة لا يأتي عن طريق امتلاك أسلحة ذات دمار شامل، وإنما يمكن تحقيقه عن طريق التعاون والتشاور بين الدول والسعي إلى تحقيق التنمية والتقدم وتجنب السباق في امتلاك هذا السلاح المدمر للبشرية.

وفي هذا السياق، يؤكد بلدي على أن القرار ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لا يزال سارياً حتى تتحقق غاياته وأهدافه، والذي من دونه ما وافقت الدول العربية على التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

وانطلاقاً من حرص المملكة على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على أمن وسلامة شعوب العالم، فقد كانت وما زالت في طليعة الدول الداعمة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل.

من المؤسف أن تظل منطقة الشرق الأوسط مستعصية أمام الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية في ظل توافر إجماع دولي ورغبة إقليمية ملحة في جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية. ونذكر بما أكدت عليه مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي بشأن مطالبة إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال خارج المعاهدة، بسرعة الانضمام إليها وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يسهم في صون السلم والأمن والحفاظ على الاستقرار وتحقيق الأمن لجميع شعوب المنطقة.

وفي هذا الصدد، فإن المملكة العربية السعودية تشكر المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على رئاستها المتميزة لأعمال الدورة الأولى

وقعت اليمن على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد في عام ١٩٩٧. وفي الوقت الذي تخلص فيه اليمن من مخزونه من هذا السلاح اللعين، عادت ميليشيات الموت الحوثية لتصنع وترزع قرابة مليونين من الألغام والعبوات الناسفة في كثير من مناطق اليمن التي كانت تسيطر عليها وانسحبت منها، الأمر الذي أدى، وما يزال، إلى مقتل وإصابة آلاف الضحايا، لا سيما الأطفال والنساء. إنه السلاح الذي يشل حركة اليمنيين. ورغم الجهود المبذولة لنزع هذه الألغام من قبل الجيش الوطني ومشروع مسام السعودي، إلا أننا نتطلع إلى ضغط المجتمع الدولي على هذه الميليشيات والدولة التي تمدّها بهذه الأسلحة والقذائف للالتزام بالقرارات والقوانين الدولية والتوقف عن زرع الألغام وإطلاق القذائف. كما ندعو المجتمع الدولي والمنظمات المختصة إلى دعم جهود الحكومة اليمنية في التخلص من الألغام والتأهيل والتوعية بمخاطرها وأساليب التعامل معها.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يؤكد بلدي مجدداً على ضرورة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، لا سيما وأن هناك تزايداً مطرداً في إمداد الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية بهذه الأسلحة، الأمر الذي يطيل من أمد الحرب ويزيد من صب الزيت على النار ويقلل من فرص السلام والأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

ختاماً، نتطلع إلى نجاح أعمال هذه الدورة الهامة، ونؤكد على تعاوننا المستمر في سبيل تحقيق غاياتنا وأهدافنا المشتركة في عالم يسوده الأمن والسلام.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أهنئكم، سعادة السفير أغوستين سانتوس، ممثل مملكة إسبانيا، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، مؤكداً ثقتنا في قدرتكم على إنجاح أعمال هذه اللجنة. كما لا يفوتني أن أتقدم لسلفكم، سعادة الممثل الدائم لبوليفيا، بالشكر على ما بذله من جهد في إدارة أعمال اللجنة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة تزويد الإرهابيين والجماعات المسلحة غير الشرعية بالأسلحة. وفي هذا الصدد، تدعو المملكة المجتمع الدولي للوقوف بحزم ضد ما تقوم به إيران من تزويد الميليشيات الإرهابية بالأسلحة، والدعم اللوجستي لهذه الميليشيات في اليمن ولبنان وغيرهما من بلاد الشرق الأوسط، في انتهاك صارخ لجميع القرارات الدولية بهذا الشأن، ومنها قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية، حيث قامت الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة بدور إيجابي من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه، مع مراعاة أن الفضاء الخارجي يعد ملكية عامة للإنسانية، حيث يجب ألا تقيد المساعي الرامية لضبط الفضاء الخارجي الحق الأصيل لكل دولة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية التعاون الدولي في الإطار المتعدد الأطراف لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية.

تشاطر المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي اهتمامه وتطلعه إلى إنجاح مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم الانتشار النووي المقترح عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وستعمل المملكة على التعاون الكامل في سبيل إنجاح أعمال المؤتمر، وتقديم دعمها الكامل لرئيس مؤتمر المراجعة القادم والخروج بوثيقة ختامية تعكس تطلعات جميع الدول لتحقيق عالم خال من مخاطر الأسلحة النووية وتهديداتها تنعم فيه الشعوب بالطمأنينة والاستقرار والسلام.

في الختام، فإن المملكة العربية السعودية تؤمن بأن الإرادة الدولية قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشاكل التي تعترض سبيل التوصل إلى حل كثير من القضايا المطروحة أمام اللجنة.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة وأن أؤكد لكم الدعم الكامل من الوفد السويسري.

لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتطلع إلى دعم رئاسة الكويت الشقيقة للدورة الثانية.

إن تأييد المملكة السابق للاتفاق النووي بين إيران ودول مجموعة الخمسة زائد واحد كان مبنياً على اقتناعنا التام بضرورة العمل على كل ما من شأنه الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وتعتبر المملكة عن بالغ قلقها إزاء استمرار إيران بعدم الالتزام بتعهداتها النووية، التي كان آخرها ما ذكرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب يتجاوز حالياً عشر مرات الحد المنصوص عليه في الاتفاق النووي الدولي مع إيران، مما يشكل استمراراً للتصعيد الإيراني في مسلسل التجاوزات التي انعكست خلال التقارير السابقة التي أصدرها المدير العام للوكالة الدولية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية وجود اتفاق دولي شامل حيال برنامج إيران النووي يضمن منعها من الحصول على السلاح النووي ويضمن معالجة سلوكها المزعزع للاستقرار في المنطقة والعالم ورعايتها للإرهاب، ويحرمها من القيام بأي نوع من الاستفزازات مستقبلاً، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة دمجها في المجتمع الدولي ويرفع عنها العقوبات كافة من أجل مصلحة ورفاه الشعب الإيراني.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على الحق الأصيل لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها وتحت إشرافها. كما تدعم الموقف الداعي لتسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات والمعدات المتعلقة بامتلاك الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية. وتحت المملكة العربية السعودية الدول الصناعية على التعاون لإزالة العراقيل الموضوعية أمام نقل التكنولوجيا في هذه المجالات إلى الدول النامية.

تؤكد المملكة العربية السعودية على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وخاصة

ونشجع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على استخدام الوقت الإضافي المتاح حتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر للقيام بأعمال تحضيرية شاملة حيثما أمكن ذلك. سيكون أحد أهداف سويسرا المساعدة على إعطاء زخم جديد لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار من خلال البناء على الالتزامات القائمة. ومن أولوياتها الأخرى اعتماد برنامج عمل للحد من المخاطر النووية.

وتتعلق نقطتي الثانية بالمخاطر والفرص الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة. وتتصدى مختلف عمليات تحديد الأسلحة في الوقت الحاضر لهذه المسألة، بالاعتماد على ركيزة نزع السلاح للأجيال المقبلة في جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح. ويجب أن نسعى جاهدين للتوفيق بين الفرص العديدة التي تتيحها التكنولوجيات الناشئة والمخاطر المحتملة.

ويقوم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال نظم الأسلحة الفتاكة المستقلة بعمل أساسي، سعياً إلى وضع إطار عملي ومعياري ينطبق على تلك الأسلحة، مسترشداً بمتطلبات احترام القانون الإنساني الدولي. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين أن يعمل من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية ضمان السيطرة البشرية الضرورية على منظومات الأسلحة المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي استحداث أنظمة جديدة للأسلحة فوق الصوتية إلى تغيير التوازن الاستراتيجي وزيادة خطر سوء التفسير أو سوء التقدير في حالات الأزمات. وبالمثل، فإن الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي - على سبيل المثال، في مجال القيادة والسيطرة - له تداعيات غير معروفة حتى الآن على تنفيذ العمليات العسكرية، وبالتالي يحتمل أن يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وشمة تحد آخر في مجال العلم والتكنولوجيا يتمثل في التقدم السريع في علوم الحياة، ولا سيما التقارب بين العلوم الكيميائية والبيولوجية. ونحن بحاجة إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لكي نكون مستعدين لعالم قد يكون فيه تطوير الأسلحة البيولوجية أسهل والهجمات المحتملة أكثر دقة وإسنادها أكثر صعوبة.

في مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، أكدنا من جديد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف. لقد أنشأت الأمم المتحدة إطاراً عالمياً لتعزيز السلام الدولي وتعزيز التعاون وتحقيق الرخاء. وأنفذ النظام القائم على القواعد والحظر الذي فرضه ميثاق الأمم المتحدة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية أرواحاً لا حصر لها. وآلية الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أساسية في ذلك الجهد.

وإذ نبدأ دورة اللجنة الأولى هذه، فإننا نواجه اتجاهات مقلقة. فالبيئة الاستراتيجية آخذة في التدهور، والتنافس العسكري العالمي يزداد حدة، والإنجازات الأساسية في ميدان تحديد الأسلحة تواجه تحديات. كما أن التطورات الأخيرة تشكل في الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران. إن نهاية معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وتسميم السيد أليكسي نافالني في روسيا بغاز أعصاب، ما يعد استخداماً للأسلحة الكيميائية، مثالان يؤكدان ضعف المعايير والاتفاقات الدولية.

إن تدهور الأمن الدولي يتفاقم بسبب وباء تذكرنا عواقبه العالمية بهشاشة كوكبنا وسكانه. وقد بينت الأشهر الأخيرة أنه لا يمكن لأي بلد أن يتغلب بمفرده على التحديات العالمية التي نواجهها. وما من بديل للتعاون المتعدد الأطراف الفعال، واغتنام كل فرصة لتعزيز نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وضمان قدرته على الصمود في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، لدي خمس نقاط أود تناولها.

وتتعلق النقطة الأولى بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اختيار الحوار والتعاون والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى التصعيد النووي. وندعو الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى تمديد المعاهدة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها دون إبطاء. وبمجرد اتخاذ هذه الخطوة العاجلة، ينبغي التفاوض على معاهدات جديدة لتحقيق مزيد من التخفيضات، بما في ذلك تدريجياً الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، وتشمل مختلف فئات الأسلحة النووية والاستراتيجية. ويلزم أيضاً بذل جهود متجددة لكي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في نهاية المطاف.

قدر الإمكان من أجل التوصل إلى نتيجة يمكن أن تسهم في زيادة حماية المدنيين وضحايا الذخائر العنقودية، وتيسير التنمية وتعزيز تعميم الاتفاقية. وفي سياق رئاسة المؤتمر الاستعراضي، تشعر سويسرا بقلق عميق إزاء الاستخدام المزعوم للذخائر العنقودية في الصراع في ناغورني كاراباخ. وندعو جميع الدول والأطراف في أي صراع إلى احترام القانون الإنساني الدولي والامتناع عن استخدام هذه الأسلحة العشوائية. ونأمل في انضمام الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، وأن يحظى مشروع القرار (A/C.1/75/L.29) بشأن الاتفاقية بأوسع تأييد ممكن.

ولا يزال التكديس المفرط للذخيرة التقليدية يشكل تحدياً لم يعالج بعد معالجة كافية على المستوى الدولي. ورداً على ذلك، نؤيد تنفيذ الإجراءات ذات الصلة في جدول أعمال الأمين العام. ونشارك أيضاً في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخيرة، الذي كان يحرز تقدماً نحو إعداد تقرير موضوعي على الرغم من الظروف الصعبة هذا العام. وما زلنا مصممين على البناء على هذا الأساس المتين واستكمال عمل الفريق في العام المقبل.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الفضاء الإلكتروني. لقد كشف الوباء عن اعتمادنا المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن مصلحتنا المشتركة أن يُحكم الفضاء الإلكتروني بالقانون وأن يستخدم سلمياً. ولذلك، ينبغي أن تكون أولويتنا الرئيسية ضمان تطبيق قواعد القانون الدولي والمعايير الطوعية القائمة واحترامها في الفضاء الإلكتروني. وفي هذا السياق، يمكن أن يسهم الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي في ضمان فضاء إلكتروني حر.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه، بعد تحول كبير من حيث النشاط وزيادة الظهور.

إن الحالة الصعبة الراهنة تجربنا على إعادة التفكير في الأمن الدولي ونزع السلاح. ونحن بحاجة إلى استعداد جديد للتوصل إلى

والنقطة الثالثة التي أود تناولها هي انتشار وسائل الإيصال، ولا سيما القذائف التسيارية. ويقلقنا انتشار تكنولوجيات القذائف وتطورها المتزايد في مختلف مناطق العالم. وبعض هذه التطورات يشكل تحدياً للأمن والاستقرار الدوليين. وريثما يتم وضع قواعد ملزمة قانوناً في مجال القذائف التسيارية، فإن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية هي الأداة الرئيسية لمعالجة الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن انتشار القذائف التسيارية. وسويسرا، بصفتها رئيس مدونة قواعد السلوك لهذا العام، ستقدم مشروع قرار بشأن المدونة، ويهدف إلى زيادة وضوحها وزيادة عدد الدول المشتركة فيها.

ويرتبط الأمن في الفضاء الخارجي ارتباطاً وثيقاً بمسألة انتشار القذائف، وهو يتعرض لتهديدات متزايدة. وفي حين شهدنا تقدماً كبيراً في عام ٢٠١٩ في لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، لم يشهد التعاون المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالجانب الأمني للفضاء مثل هذا التقدم. والتطورات الأخيرة في هذا المجال، مثل تعزيز واختبار القدرات المضادة للسواتل على الأرض وفي المدار، تهدد الأمن في الفضاء الخارجي. ونأمل أن تساعد النهج الجديدة على النهوض بوضع المعايير الدولية. وفي هذا الصدد، نعتبر مشروع القرار الجديد (A/C.1/75/L.45/Rev.1) بشأن الحد من التهديدات الفضائية من خلال السلوك المسؤول، الذي قدمته المملكة المتحدة، خطوة بناءة إلى الأمام.

وتتعلق نقطتي الرابعة بالأسلحة التقليدية، التي لا تزال تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح في جميع أنحاء العالم. وتتزايد الصراعات المعاصرة في المناطق الحضرية، مع ما لها من أثر مدمر على المدنيين. وفي هذا السياق، نعرب عن امتناننا لأيرلندا على الشروع في وضع إعلان سياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من الأذى الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونأمل أن تكون الظروف مناسبة قريباً لوضع اللمسات الأخيرة على العمل بشأن هذا الإعلان.

وترأس سويسرا المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية. ونسعى جاهدين لجعل المؤتمر الاستعراضي شاملاً ومنتجاً

وإمكاناتها الهائلة بعد ٥٠ عاما من اضطلاعها بدور حاسم في السلم والاستقرار والأمن الدوليين. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ٢٠٢١ أن يعمل على زيادة تعزيز أركانها الثلاثة بصورة مشتركة وتوافقية.

وتقر إسبانيا بمبدأ اللارجعة الذي يقوم عليه الالتزام بالقضاء التام على الأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، معتبرة ذلك التزاما قانونيا دوليا. والسباق الأمني الدولي الحالي، بتوتراته وظروفه المعقدة، ليس عذرا لتجنب الالتزام بنزع السلاح النووي الشامل الذي لا رجعة فيه والمستدام. ولهذا السبب، يجب أن نواصل العمل على اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي. ولهذا السبب، فإن إسبانيا عضو في مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي، التي تضع خطوات ملموسة وواقعية نحو المزيد من نزع السلاح.

وتشدد إسبانيا على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وضرورة بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن، في الوقت الذي تعترف فيه بالمساهمة الهامة لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية في السلام والاستقرار العالميين. ونود أيضا أن نشير إلى المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، المعقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وينبغي أن يضاف إلى أهمية عقد المؤتمر الرغبة في إشراك جميع الأطراف في إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

ونعلق أهمية كبرى على الحفاظ على هيكل الالتزامات والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي ضمنت فترة مستدامة من السلام والاستقرار. ومن المهم دائما ضمان استمرار وجود إطار قانوني دولي ملائم لتحديد الأسلحة بشكل فعال. ولذلك، ندعو إلى الإبقاء على مختلف المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية القائمة، مع التأكد من أن تلك الصكوك تواكب العصر، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية.

إن إمكانية حصول الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة نووية أو مواد مشعة خطر يجب أن

حل توفيقا للتغلب على تلك الانقسامات. ويجب أن تترك هذه اللجنة الاستقطاب وراءها وأن تعطي زحما إيجابيا في ذلك الاتجاه.

السيد إزكيردو أورتيث دي زاراتي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):

أود أن أبدأ بتحية لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة اليوم الوطني لإسبانيا، وإلى جانب بقية أعضاء المكتب، بمناسبة انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من المناقشة العامة للجنة (انظر A/C.1/75/PV.2).

وكما أشار الأمين العام غوتيريش أمام الجمعية العامة قبل بضعة أيام، فإننا نواجه لحظة تأسيسية (انظر A/75/PV.4). إن العواقب الخطيرة للوباء على الكوكب بأسره، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تضعنا أمام الحاجة الملحة للتصدي لهذا التحدي العالمي بمسؤولية وجراة.

والأمن الدولي، وهو الهدف الرئيسي للمنظمة وفقا للمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، ومحور تركيز عمل اللجنة الأولى، يرتكز بما قد يكون أكبر عدد من نقاط التوتر التي شهدتها العقود الأخيرة. ولذلك، فإن المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعا عن التصدي بصورة بناء لتلك التهديدات أكبر من أي وقت مضى، ويجب أن نغتنم كل فرصة لتعزيز وتوسيع نطاق الصكوك المتعددة الأطراف التي عملت طوال ٧٥ عاما على حل تلك الخلافات.

وجداول أعمال الأمين العام لنزع السلاح مثال بارز على الأهمية الكبيرة التي يوليها لهذا المجال في جدول الأعمال العالمي. والعلاقة المتبادلة بين عدم الانتشار ونزع السلاح وأهداف التنمية المستدامة جديرة بالملاحظة بصفة خاصة، ونحن ننسق مع النهج الشامل الذي يجري اتباعه إزاء هذه المسائل. وبالنسبة لإسبانيا، من الأهمية بمكان أيضا العمل من أجل دور أكبر للمرأة والمساواة بين الجنسين في جميع المجالات.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، ولا تزال إسبانيا تؤمن بصلاحياتها الكاملة

على استخدام الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٨ وأيدنا إنشاء الأمين العام آلية المساءلة.

وقد سلطت جائحة فيروس كورونا الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى بروتوكول تحقق ملزم قانوناً من أجل التنفيذ السليم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتأجيل مؤتمر الدول الأطراف يتيح لنا مجالاً لإعادة النظر في تعزيز الاتفاقية في أعقاب الوباء.

وبالانتقال إلى الأسلحة التقليدية، يشكل الانتشار المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديداً متزايداً للسلام والاستقرار والتقدم، مع آثار مدمرة على المجتمعات التي تكون فيها هذه الظاهرة أشد ضراوة. والعدد الهائل من ضحايا هذه الأسلحة يجعلها أسلحة دمار شامل فعلية. وقد تجلّى تماماً التفاعل بين العنف المسلح الناجم عن الوجود العام لهذه الأسلحة والجريمة المنظمة وانعدام التنمية. ونأمل أن يساعد الاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، المقرر عقده في عام ٢٠٢١، على النهوض بالعمل العالمي لمكافحة هذه الظاهرة.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة، ما زلنا نقترح وضع مدونة لقواعد السلوك تشمل تدابير الشفافية وبناء الثقة وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، مع مراعاة التطورات المحتملة فيما يتعلق بالكفاءة الاصطناعي. ونود أيضاً أن نذكر اتفاقية الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. ينشئ التشريع الإسباني نظاماً مشتركاً للتعامل فيما يتعلق بهاتين الاتفاقيتين وجميع الأسلحة التي تسبب معاناة غير إنسانية غير مقبولة. وأسهمت إسبانيا أيضاً في تطوير المشروع التجريبي لنموذج نضج القدرات على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة وأداة التقييم الذاتي، الذي وضعه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

إن معاهدة تجارة الأسلحة صك رئيسي يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتقديم مساهمة واضحة في السلام والأمن الدوليين، وفي تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦-٤. ويجب أن نكثف الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة ودعم الدول من خلال

نواصل مكافحته. ونشدد على أهمية الاتفاقية الدولية للحماية المادية للمواد والمرافق النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

وتؤكد إسبانيا دعمها لخطة العمل الشاملة المشتركة والتزامها بها، والتي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونفهم أن الاتفاق يظل عنصراً أساسياً في الهيكل الدولي لعدم الانتشار ومثلاً لما يمكن أن تحقّقه الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولذلك، نأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونود أيضاً أن نذكر بأن ثقة المجتمع الدولي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بامثال إيران الصارم للاتفاق.

وما فتئت مسألة كوريا الشمالية تشكل مصدر قلق وتحدياً للهدف المشترك المتمثل في الاستقرار العالمي. ولا يزال من الضروري أن تمثل كوريا الشمالية لجميع قرارات مجلس الأمن، وأن توقف التجارب النووية نهائياً، وأن تنفذ اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الوقت الذي نتقدم في طريقها نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

لقد قامت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقدر كبير من العمل الشفاف والمهني منذ إنشائها حتى الآن، ونحن مقتنعون تماماً بالمستوى الرفيع من الكفاءة والصرامة الذي جلبته إلى عملها، ونريد أن نقدم إسهاماً فيها خلال فترة عضويتنا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويزداد انزعاجنا من تزايد عدد حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سيناريوهات مختلفة. إن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا هو واحد من أكبر انتهاكات القانون الإنساني في عصرنا. وتكرر إسبانيا إدانتها الشديدة لأي استخدام لهذه الأسلحة المحظورة، أياً كان مرتكبها وأياً كان السياق أو الدافع. ويجب على المجتمع الدولي أن يرد بحزم وحسم ضد استخدام هذه الأسلحة وأن يقف ضد الإفلات من العقاب. وقد شاركت إسبانيا في جميع المبادرات في هذا الصدد. وكنا من بين مؤسسي الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب

وأختتم بياني بالإعراب عن أملنا في أن تولد اللجنة الأولى مناقشة مفتوحة تقرب المواقف من بعضها البعض وتقيم ثقة أكبر بيننا جميعا.

السيد ميموني (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أهنئكم، السفير أغوستين سانتوس مارافر، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأتمنى لكم كل التوفيق في هذا المسعى وأؤكد لكم تعاون الجزائر ودعمها الكاملين.

وإذ نبدأ دورة فريدة وغير مسبقة يصادف انعقادها الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا، لا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدات خطيرة ودائمة للبشرية. والواقع أن نزع السلاح النووي في مفترق طرق. وهناك تزايد في انعدام الثقة وتجدد المنافسة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار يتآكل. وتتزايد الانقسامات حول كيفية تحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، فإن هذه الدورة ذات أهمية خاصة وينبغي أن تتيح فرصة لتجديد ومضاعفة جهودنا للتغلب على تلك التحديات المتزايدة.

والجزائر، بوصفها دولة طرفا في المعاهدة الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا تزال مقتنعة اقتناعا راسخا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونتشاطر شواغل الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء التقدم المحدود المحرز في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي وفيما يتعلق بإدخال تحسينات على الأسلحة النووية القائمة وتطويرها، وهو ليس أقل من انتهاك للالتزامات القانونية المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، واستنادا إلى موقفها المبدئي القائم منذ أمد بعيد فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستظل الجزائر من بين الدول التي تدعو إلى تنفيذها تنفيذا كاملا وعاجلا بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلا عن التنفيذ الكامل وغير التمييزي والمتوازن لركائزها الثلاث. كما

صندوق التبرعات الاستثماري لمعاهدة تجارة الأسلحة من أجل وضع مزيد من الأطر القانونية والمؤسسية لتيسير التنفيذ الوطني للمعاهدة ومواصلة معالجة مشاكل تحويل الأسلحة.

إن الأمن السيبراني هو محور تركيز متزايد لعملائنا، ويجب أن نبني على التقدم الكبير الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز سلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. وسيكون وضع برنامج عمل للنهوض بسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وبالمثل، ما زلنا نعتبر أن من الأولويات معالجة الزيادة في عدد الحوادث الخبيثة وغير القانونية في الفضاء الإلكتروني، على وجه الاستعجال.

وإسبانيا تروج للفضاء الخارجي الآمن والمستدام وتدعو إلى استخدامه سلميا باعتباره منفعة مشتركة للبشرية جمعاء، تستخدم لصالح الجميع من خلال السلوك المسؤول في مواجهة التهديدات التي نلقاها. ونشدد على أهمية وضع تدابير لبناء الثقة، والشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي، والتزامنا بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التطوير المتزايد للأسلحة المضادة للسواتل، بما في ذلك الأسلحة الأرضية، ونشدد على أهمية الإسراع بمعالجة هذه المسائل كجزء من الجهد الدولي لمنع حدوث سباق تسلح من هذا القبيل. ونحث أيضا جميع الدول على الامتناع عن تدمير الأجسام في الفضاء الخارجي، لأن ذلك يمكن أن يسبب الحطام الخطرة على سلامة الأنشطة الفضائية.

وأخيرا، أود أن أنتقل إلى آلية نزع السلاح، التي تعاني منذ سنوات من الشلل الذي يهدد بأن يصبح هيكليا. وتعتقد إسبانيا أنه لا ينبغي لنا أن نتخلى عن الهيكل المؤسسي القائم، بل ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتنشيطه، مع تحقيق العالمية كهدف مثالي لتلك الجهود. ونحث مؤتمر نزع السلاح على التغلب على خلافاته ووضع برنامج عمل يقوم على الحوار والثقة، مما سيمكن من العودة السريعة إلى التفاوض، وهي مهمته الرئيسية.

أقرب وقت ممكن. والجزائر، بصفتها الرئيس المشارك لمؤتمر المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى عام ٢٠٢١، لن تدخر جهدا في العمل من أجل تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

وكما نسلم جميعا، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم ليس تدبيرا من تدابير الثقة فحسب، بل هو أيضا خطوة حقيقية نحو الإزالة الكاملة والعامّة للأسلحة النووية. ولذلك، أسهمت الجزائر داخل منطقتها في اعتماد معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، المعروفة أيضا بمعاهدة بليندبا. وبليدي، الذي كان من أوائل الدول الأفريقية التي صدقت على معاهدة بليندبا، يدعو الدول المتبقية إلى التوقيع والتصديق على بروتوكولاتها الثلاثة المرفقة.

وفي هذا السياق، ترحب الجزائر بنجاح عقد المؤتمر الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وكان ذلك المؤتمر خطوة رئيسية إلى الأمام، ودعيت جميع الأطراف المدعوة إلى المشاركة البناءة في دورته الثانية، في عام ٢٠٢١، من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا تقي بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالصكوك الأخرى المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ترى الجزائر أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية تشكلان عنصرين وثيقي الصلة في الهيكل القانوني الدولي وتدعو إلى تنفيذهما بفعالية. وتدعو أيضا إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي للسماح بنقل التكنولوجيات الكيميائية والبيولوجية، ولا سيما لصالح البلدان النامية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا عميقا ودائما للسلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا. ومن جانبها، لا تزال الجزائر تولي أولوية كبيرة لتأمين حدودها، ولا تدخر جهدا في تفكيك الشبكات الإجرامية والإسهام في مكافحة

نكرر دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة ونحث جميع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك دون شروط.

وينبغي الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ بالذكرى الخامسة والعشرين لتمديدتها إلى أجل غير مسمى، باعتبارها فرصة سانحة ورمزية للدول الأطراف لإجراء استعراض وتقييم شاملين للوضع الحالي للمعاهدة، وتنفيذ الالتزامات والتعهدات السابقة في إطارها والتحديات التي تواجه تنفيذها بالكامل.

ومن هذا المنظور، أصدرت الجزائر، إلى جانب ١٦ دولة تشاطرها الرأي، بيانا مشتركا في أيار/مايو ٢٠٢٠ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار وتجديد مسعانا الجماعي. وإذ ننطلق إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، ندعو الجزائر جميع الدول إلى العمل من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة واستدامتها وتحقيق عالميتها وأهدافها من خلال اعتماد وثيقة ختامية متوازنة وشاملة.

إن نزع الشرعية عن الأسلحة النووية خطوة ضرورية لحماية العالم من خطرهما. ومن الواضح أن هذا هو سبب انضمام بلدي إلى ذلك المسار وتأييده بضمير حي عملية حظرها. وفي هذا الصدد، كانت الجزائر من أوائل الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل إسهاما أساسيا في نزع السلاح النووي. وكما ذكر وزيرنا خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالا باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية، تعتزم الجزائر التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في المستقبل القريب جدا.

ولا تزال الجزائر تعاني من العواقب الكارثية على البشر وعلى بيئة التجارب النووية التي أجريت على أراضيها خلال الحكم الاستعماري. لذلك، وكما قلنا مرارا، لا بديل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن يكون دخولها حيز النفاذ أولوية. ولذلك، من الأهمية بمكان للبلدان الثمانية المتبقية المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في

نزع السلاح في عام ٢٠٢٠، نيابة عن الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح، حزمة تدابير بشأن تحسين فعالية عمل مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تشكل أساسا لإحراز تقدم إيجابي في المستقبل فيما يتعلق بتنشيط تلك الهيئة.

وعلاوة على ذلك، تعرب الجزائر عن قلقها إزاء عدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد دوراتها التنظيمية والموضوعية في عام ٢٠١٩، وتأمل أن تعقد الهيئة دوراتها الموضوعية في عام ٢٠٢١ في إطار رسمي، من خلال معالجة القضايا الأساسية وتجنب تسييس عملها، وذلك للوفاء بولايتها.

وفي الختام، في حين يواجه العالم تهديدا جديدا يستدعي تضامنا الكامل والتزامنا المشترك، ينبغي ألا يعوق ذلك التحدي الجهود الهائلة التي استثمرتها بلداننا في إنشاء وتعزيز هيكل نزع السلاح. وإذ نمضي قدما نحو استجابة أكثر عالمية لمرض الفيروس التاجي وعواقبه، ينبغي أن نستلهم الإنجازات القيمة التي حققتها تعددية الأطراف وأن نسعى جاهدين لتحقيق المزيد من التقدم الملموس في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومسؤوليتنا أكبر، وقد حان الوقت لإظهار استعداد الدول لجني ثمار التزاماتنا.

وأخيرا، يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/75/PV.2).

السيدة فرونيكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): باسم الوفد البولندي، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم بولندا وتعاونها الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). واسمحوا لي أن أسلط الضوء على عدة مسائل بصفتي الوطنية.

كان للوباء العالمي أيضا أثر على جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، نأمل أن تسمح الظروف بعقد المؤتمر

آفة الإرهاب المتزايدة، ولا سيما في منطقة الساحل. وفي هذا السياق، تتطلع الجزائر إلى الاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في عام ٢٠٢١.

وفي حين أن الجزائر قد بدلت سياستها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، استنادا إلى مبادئ التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل، فإنها، كما في السنوات السابقة، ستقدم إلى اللجنة الأولى خلال هذه الدورة مشروع قرارها السنوي المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (A/C.1/75/L.31). وفي هذا الصدد، يعول الوفد الجزائري على مشاركة جميع الأعضاء في تقديم مشروع القرار هذا وتأييد اعتماده.

وتشدد الجزائر على أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال صك ملزم قانونا يكمل الإطار القانوني الدولي بطريقة تسمح باستكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استنادا إلى مبدأي عدم الاستيلاء على الفضاء الخارجي واستخداماته في الأغراض السلمية وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية.

وإذ أنتقل إلى تدابير نزع السلاح والأمن الدولي الأخرى، ترحب الجزائر بالتقدم المحرز في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل نجاح تلك العملية المؤسسية الشاملة الأولى التي أطلقت تحت رعاية الأمم المتحدة واعتماد تقريرها النهائي بتوافق الآراء في عام ٢٠٢١.

ومما يؤسف له أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تتأكل. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يعاني من الافتقار إلى الإرادة السياسية، وهو ما يشكل السبب الرئيسي للجمود المؤسف. ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. وقدم بلدي، الذي تولى الرئاسة الدورية الأولى لمؤتمر

والحازم. وفي هذا الصدد، ندين بأشد العبارات الممكنة محاولات تسميم السيد أليكسي نافالني في الاتحاد الروسي. ويجب التحقيق على النحو الواجب في أي خرق للقانون الدولي بسبب استخدام الأسلحة الكيميائية. ونطالب بمحاسبة الجناة.

يجب أن نرسل إشارة واضحة ولا لبس فيها، تليها خطوات ملموسة. ويجب على الجمعية العامة أن توجه إشارة تأييد قوية باسم المجتمع الدولي بأسره لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن مشروع قرار هذا العام بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية (A/C.1/75/L.36)، الذي ستقدمه بولندا إلى الجمعية العامة، أسوة بالسنوات السابقة، يتيح فرصة ممتازة للقيام بذلك. وقد حققت جهودنا للحد من انتشار الأسلحة الكيميائية نجاحا لا يمكن إنكاره، ولكن يجب ألا نشعر بالرضا أو نتجاهل التحديات المتبقية في هذا المجال.

وما زلنا نواجه تهديدات أمنية عالمية. وإخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه يظل ضرورة مطلقة وأولوية للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، ندعو سلطات كوريا الشمالية إلى التخلي عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، والتوقف فورا عن جميع الأنشطة ذات الصلة، والعودة إلى ضمانات معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والامتنثال الكامل لقرارات مجلس الأمن العديدة بشأن تلك المسألة، فضلا عن التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية دون مزيد من التأخير.

وفيما يتعلق بمسألة إقليمية أخرى تتصل بالأمن العالمي، أحطنا علما بالتقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبيان المشترك الذي أصدره المدير العام رافائيل غروسي وإيران في آب/أغسطس. وينبغي اعتبار ذلك خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح نحو توضيح المسائل المعقدة المتصلة بتنفيذ إيران للضمانات. وفي الوقت نفسه، نسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للتنفيذ الكامل من جانب إيران

الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن في نيويورك وفي شكله الكامل.

بعد مرور خمسين عاما على دخولها حيز النفاذ، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتعزيز أحكام المعاهدة وتعميمها وتنفيذها. وبولندا، بوصفها عضوا في مكتب معاهدة عدم الانتشار ورئيسا للجنة الرئيسية الثانية، تعلق أهمية كبيرة على النتائج الناجحة للمؤتمر.

ومن المؤسف أن النظام العالمي لتحديد الأسلحة استمر في التدهور. وحتى اليوم، لا تزال معاهدة ستارت الجديدة هي الآلية الوحيدة لتحديد الأسلحة غير التقليدية بعد زوال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، بسبب عدم امتثال الاتحاد الروسي لفترة طويلة. ومع ذلك، هناك أمل في أن تؤدي المحادثات الحالية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن تحديد الأسلحة لا إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة فحسب، بل أيضا إلى تهيئة ظروف معقولة لإجراء مفاوضات بشأن إطار جديد أوسع نطاقا لتحديد الأسلحة يعالج جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك العنصر غير الاستراتيجي. ونؤيد أيضا توسيع نطاق الحوار ليشمل الصين. إن التطلع إلى القيام بدور دولة ذات إمكانات عسكرية كبيرة لا يتطلب توسيع قوتها العسكرية فحسب، بل يتطلب أيضا، وقبل كل شيء، المسؤولية القائمة على الشفافية والثقة. ونحن نعوّل على رد فعل إيجابي من بيجين، يستجيب للأصوات العديدة في المجتمع الدولي بشأن تلك المسألة.

إن عودة ظهور الأسلحة الكيميائية من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وبولندا يساورها قلق عميق لأن الأسلحة الكيميائية، رغم حظرها، قد استخدمت في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، في الجمهورية العربية السورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ولأسف، شهدنا مؤخرا تطورات أخرى تبعث على القلق تؤكد أن خطر استخدام الأسلحة الكيميائية حقيقي ويتطلب عملنا المشترك

إمكانية استخدام تكنولوجيات جديدة للقيام بأنشطة خبيثة لا ترقى إلى العتبات التقليدية لاستخدام القوة المسلحة. ونظرا للطبيعة السريعة التطور للتحديات المتصلة بالتكنولوجيا، فإن الصكوك الملزمة قانونا قد لا توفر لنا حولا كافية. بل ينبغي لنا أن نبحث عن حلول أكثر واقعية، بدءا بزيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة.

وفي الختام، نعتقد اعتقادا راسخا أن مداولاتنا لعام ٢٠٢٠ ستحقق نتائج هامة وتسمح لنا ببناء أساس وإعطاء زخم جديد لقضايا تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، التي لا تزال نموذجًا لا يمكن تغييره في هيكل الأمن العالمي.

السيدة سكاف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل. وأهنتكم أيضا لأن اليوم يوافق اليوم الوطني لإسبانيا. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة ووكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح على حضورهم وبياناتهم (انظر A/C.1/75/PV.2).

لقد تغير الكثير منذ الدورة السابقة للجنة. والوباء الذي نواجهه يطرح تحديات وتهديدات تتطلب التزامات فعالة وكفؤة. وقد وضعت الأرجنتين سياسة دولية للأمن وعدم الانتشار على مستويين: الأول يتعلق باحترام الحق في تطوير التكنولوجيات المتقدمة واستخدامها سلميا؛ ويتعلق الثاني بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل - سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية - ووسائل إيصالها والتكنولوجيات المتصلة بها.

إن الرأي العام الدولي يطالب بمقترحات ملموسة لنزع السلاح الذي لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه ويتسم بالشفافية. وتشاطر الأرجنتين هذه الرؤية. وتأخير التقيد بالالتزامات بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية لا يلغي تلك الالتزامات؛ بل على العكس من ذلك، فإنه يؤكد من جديد الحاجة إلى تقديم مطالب أعلى.

ولأسف، تبين التجربة أن الإنجازات المتعلقة بالسلام والأمن والاستقرار العالميين لا يمكن اعتبارها أمرا مفروغا منه وتتطلب التزاما دائما بتعزيز الاتفاقات التي تشكل أساس ذلك التقدم. وبالنسبة للأرجنتين، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية

لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن خطة العمل الشاملة المشتركة. إن انتهاك أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق بتجاوز مخزونات اليورانيوم ومستويات التخصيب أمر يثير قلقا شديدا وينبغي أن تتراجع عنه السلطات الإيرانية بسرعة من أجل الامتثال الكامل للاتفاق. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجنة أن بولندا، بوصفها عضوا منتخبا حديثا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لن تدخر جهدا للعمل والتعاون مع المجتمع الدولي لتأكيد وتعزيز أهمية الوكالة.

وقد ساعدت أحداث هذا العام على تسليط الضوء على أهمية الفضاء الإلكتروني الحر والمفتوح والمستقر والأمن. وستواصل بولندا بذل الجهود لضمان سلوك الدولة المسؤول وتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمنع نشوب الصراعات في الفضاء الإلكتروني. وتدعم بولندا التعاون القائم على تطبيق القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة بأكمله، وعلى الـ ١١ معيارا حاسوبيا لسلوك الدولة المسؤول، الذي انفق عليه فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز سلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي في عام ٢٠١٥. وستشهد استنتاجات المناقشات داخل الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين الطريق للخطوات التالية التي تركز على تنفيذ القواعد المتفق عليها بالفعل.

ولذلك، تتضمن بولندا وتؤيد المبادرات الرامية إلى النهوض بفهم أفضل لآراء الدول بشأن تنفيذ القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، فضلا عن تعزيز تدابير الثقة وبناء القدرات على أساس الاحتياجات الفعلية لمختلف الدول.

وتتيح التكنولوجيات الناشئة أساليب ووسائل حرب جديدة، مما يؤثر تساؤلات أساسية تشمل المفاهيم التقليدية للعلاقات الدولية والقانون الدولي. ومن منظور أمني، هناك مخاوف بشأن قدرة الأسلحة الجديدة على زعزعة استقرار العلاقات الأمنية وزيادة عدم القدرة على التنبؤ. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الأسلحة الجديدة المتطورة فوق الصوتية والنظم المضادة للسواتل. وهناك شواغل بشأن

الوكالة لأكثر من ٢٥ عاما على وجود بدائل صالحة لمناطق أخرى لا يزال انعدام الثقة قائما فيها.

وحتى قبل دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، كانت المساهمة في السلام والأمن الإقليميين والعالميين التي قدمتها معاهدة تلاتيلوكو لعام ١٩٦٧ حقيقية وفعالة. وتدعو الأرجنتين مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى استعراض الإعلانات التفسيرية لبروتوكولات المعاهدة.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي، ويجب تقديم أي شخص مسؤول عن استخدامها إلى العدالة. ويجب أن نسعى جاهدين إلى العمل بوحدة الهدف وتجنب الانقسامات السياسية التي يمكن أن تضعف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتؤكد الأرجنتين من جديد الأهمية الأساسية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتجدد التزامها بمواصلة التعاون الفعال والبناء في النهوض بالتنفيذ الكامل للاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها، بما في ذلك من خلال تدابير بناء الثقة.

وقد حافظت الأرجنتين على دورها النشط في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، حيث عملت على تحديث الإطار التنظيمي للقرار باستمرار، وشاركت في آليات التنسيق الرئيسية المتصلة بعدم الانتشار والتكنولوجيا والأمن المادي، وتحسين قدرتها على التنفيذ الفعال لولاية القرار. وتعمل الأرجنتين على تحقيق هذه الغاية بالتنسيق مع جميع الهيئات الوطنية ذات الصلة من أجل تحديث تقرير التنفيذ الوطني ومصفوفة التنفيذ، المقدمين في عام ٢٠١٩.

وتلاحظ الأرجنتين بقلق تزايد الأنشطة الخبيثة في الفضاء الإلكتروني، التي أثرت - في خضم الجائحة ذاتها - على العمليات المنظمة للمؤسسات الصحية والتعليمية والحكومية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. وتشارك الأرجنتين بنشاط في اجتماعات الفريق

في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، الذي سترأسه الأرجنتين، سيساعد على التمسك بأهمية الدفاع عن توازن الالتزامات والحقوق للدول الأطراف، التي لا تزال صالحة اليوم، بعد أكثر من ٥٠ عاما.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هدف واضح وملح. ويسرنا أن عددا متزايدا من الدول يتخذ كل عام قرارا بالتوقيع أو التصديق عليها. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون السبيل الوحيد لدخول المعاهدة حيز النفاذ في نهاية المطاف هو من خلال خطوة من جانب الدول المدرجة في المرفق ٢.

وفي السياق الدولي الحالي لتآكل اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار، تعرب الأرجنتين عن تأييدها لخطة العمل الشاملة المشتركة وتوافق على أنها كانت خطوة إلى الأمام في البحث عن حل شامل للنزاع حول برنامج إيران النووي ومساهمة ملموسة وإيجابية في عدم الانتشار والأمن الدولي. وتشدّد الأرجنتين مرة أخرى على أهمية مواصلة عملية التفاوض التي أدت إلى تحقيق ذلك الاتفاق.

وترى الأرجنتين أن التحقق أساسي ولا ينطبق على صكوك عدم الانتشار فحسب، بل ينطبق أيضا على ميدان نزع السلاح. ومن المهم بصفة خاصة لبلد مثل الأرجنتين أن يبرز دور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إضفاء الشرعية على عملية نزع السلاح والتحقق منها، لا سيما في سياق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن الضروري تنمية القدرات تحقيقا لهذه الغاية حتى تتمكن جميع البلدان - الدول النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء - من المساهمة في العملية والمشاركة فيها.

لقد كانت أمريكا اللاتينية تاريخيا في طليعة نزع السلاح وعدم الانتشار. فمنذ فترة مبكرة تعود إلى عام ١٩٩١، أنشأت الأرجنتين والبرازيل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية لتنفيذ الضمانات المتبادلة، وبالتالي بناء الثقة المتبادلة وثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الخالص لخططنا النووية. ويدل وجود

وتواصل الأرجنتين تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية في مختلف المجالات، وشاركت بنشاط في عملية إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، كما يتضح من رئاستنا لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومواصلة تطويره، المنشأ عملاً بالقرار ٤٤/٧١. وفي هذا العام، ستقدم الأرجنتين أيضاً مشروع قرار معنون "معلومات عن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"، وتأمل أن تعول فيه مرة أخرى على التأييد الواسع من المجتمع الدولي.

السيد أوزونوفسكي (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مقدونيا الشمالية البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). ونود أيضاً أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

في هذه الأوقات العصيبة والظروف الاستثنائية لهذه الدورة، نتذكر الحاجة إلى تعاون أوثق وتعددية أطراف فعالة، وهو ما سيكون ذا أهمية خاصة لعمل اللجنة الأولى.

وتولي مقدونيا الشمالية أهمية كبيرة للاستقرار والتعاون الإقليميين في سياستها الخارجية. وكما فعلنا قبل عامين، قدمنا مشروع مقرر في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال هذا العام من أجل الإبقاء على البند المتعلق بزيادة تعزيز حسن الجوار والتعاون والتكامل في جنوب شرق أوروبا في جدول أعمال الجمعية العامة. ونرى أن ذلك البند له أهمية قصوى بالنسبة لغرب البلقان والمنطقة الأوسع، وكذلك بالنسبة لأوروبا. وقد بدأنا تلك العملية منذ سنوات عديدة، مدركين قيمتها الحاسمة لأمن المنطقة واستقرارها الدائم وتنميتها المستدامة. وسيتركز جزء كبير من بياننا على ذلك البند من جدول الأعمال.

في العامين الماضيين، شهدت المنطقة تغيرات إيجابية، أحدثت مناخاً أكثر تشجيعاً في البلقان. ونعتقد أنه من الضروري أن تنعكس تلك التطورات على النحو الواجب في دورة هذا العام.

بعد توقيع في حزيران/يونيو ٢٠١٨، دخل ما يعرف باتفاق بريسبا حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٩، وبالتالي تسوية خلاف

العامل المفتوح باب العضوية المعني بالأمن السيبراني، وهو منتدى شامل وشفاف، وتأمل في الاتفاق على توصيات في آذار/مارس من شأنها أن تساعد على تعزيز السلوك المسؤول من جانب الدول وإقامة فضاء إلكتروني مفتوح وحر وآمن وسلمي.

وتقر الأرجنتين بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وبالحق السيادي لكل دولة في المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً، وهي مقتنعة بفوائده المحتملة للتنمية البشرية.

ولذلك، ترى الأرجنتين أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يساعد على تجنب تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. وتذكر الأرجنتين الحاجة إلى التفاوض، في إطار مؤتمر نزع السلاح، على صك ملزم قانوناً لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أمر مستصوب وضروري بلا شك.

وتظل الأسلحة الصغيرة مشكلة مركزية تؤثر على السلام والاستقرار وعلى تنمية الأمم. ويمكن أن تؤدي التجارة غير المنظمة لهذه الأسلحة إلى تكثيف الصراع المسلح. ولا يقاس أثرها بالآلاف الوفيات والملايين من الإصابات التي تسببها كل يوم فحسب، بل أيضاً بآثارها في تعطيل الوصول إلى الصحة والأسواق والتعليم وحقوق الإنسان.

ولذلك، من الضروري التأكيد مجدداً على أهمية الآليات الدولية ذات الصلة وضرورة استكشاف أوجه التآزر فيما بينها. وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعبق، وبروتوكول الأسلحة النارية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، هي صكوك رئيسية في هذا الصدد.

والأرجنتين، بوصفها أحد المشاركين في وضع المعاهدة، تعلق أهمية كبيرة عليها وتحافظ على دورها النشط والتزامها المستمر بالمعاهدة. وترأس بلدي أيضاً المؤتمر السادس للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد بموجب إجراء خطي بسبب جائحة مرض الفيروس التاجي.

التقدم المحرز في تاريخها الحديث. ويتوقف حل تلك المشاكل على قدرتنا على التغلب على الخرافات التاريخية وأيديولوجيات الهيمنة.

ويلزم بذل مزيد من الجهود للتصدي للتحديات المتبقية. ولهذه الأسباب، من المهم جدا مواصلة تعزيز ثقافة حسن الجوار والتعاون والاستقرار والتكامل من أجل تعزيز التنمية الشاملة للمنطقة. وباستخدام ذلك النهج وفي ضوء الأمثلة الإيجابية على مدى العامين الماضيين، يمكن التغلب على أصعب المشاكل التي يبدو من المستحيل حلها. لقد حان الوقت لاستبدال انعدام الثقة وإرساء أسس حقبة جديدة في البلقان.

والواقع أن المسؤولية عن الاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا تقع أساسا على عاتق بلدان المنطقة. ولكن من الحقائق أيضا أن استمرار اندماج بلدان ذلك الجزء من أوروبا في الاتحاد الأوروبي قد أثر بشكل إيجابي على الحالة العامة والاستقرار في المنطقة. إن أنجح مشروع سلام في التاريخ - وهو تأسيس الاتحاد الأوروبي - سيكتمل بمجرد أن تندمج جميع بلدان منطقتنا بالكامل في الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أوضح مواقفنا بشأن مسائل أخرى ذات صلة بعمل اللجنة الأولى.

في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، ستحتفل معاهدة تجارة الأسلحة بالذكرى السنوية السادسة لإنشائها. ونحن نعلق أهمية كبيرة لهذه المعاهدة، لأنها تمثل وثيقة ذات أهمية كبيرة. وتتضمن مقدونيا الشمالية إلى البلدان التي أعربت عن رأي مفاده أن عمليات نقل الأسلحة لا تزال مساهما كبيرا في المعاناة الإنسانية. ونحن نؤيد الدعوة إلى تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة تنفيذا قويا وفعالا. إن التزامات الإبلاغ بموجب المادة ١٣ من المعاهدة هي المفتاح لتحقيق الشفافية في تجارة الأسلحة العالمية، ونحث على الشفافية في جميع عمليات معاهدة تجارة الأسلحة. وننضم أيضا إلى الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

وفيما يتعلق بعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن جائحة مرض الفيروس التاجي قد أوضحت الدور الكبير الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أبعاد متعددة من حياتنا. ومع ذلك، تواجه مجتمعاتنا تحديا خطيرا من أولئك الذين يسعون إلى

عمره ٢٧ عاما مع اليونان. وبوصفنا بلدا صغيرا في جنوب شرق أوروبا، أسهمنا في الاستقرار الإقليمي بحل نزاع معقد من خلال وساطة المبعوث الشخصي للأمين العام، الذي ذكر تقريره عن عمل المنظمة في العام الماضي (A/74/1)، عن حق، الاتفاق بين مقدونيا الشمالية واليونان باعتباره أحد النقاط المضيئة في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير.

ويؤكد هذا الإنجاز مرة أخرى أن الحوار والدبلوماسية لا يزالان أفضل النهج لتسوية المشاكل والخلافات، فضلا عن تهيئة الظروف لمزيد من التنمية. وقد أدى اتفاق بريسبا، إلى جانب معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون، التي وقعناها مع بلغاريا، إلى تسريع اندماجنا في حلف شمال الأطلسي، وأصبحنا هذا العام العضو الثلاثين فيه.

وينبغي أن يكون ذلك المعلم حافزا لعمليات تحويلية أخرى في جنوب شرق أوروبا. ويبقى أن ننفذ بحسن نية ما اتفقنا عليه، باتباع أفضل الممارسات والمعايير القانونية الدولية، الأمر الذي لن يفيد بلدنا فحسب، بل سيفيد المنطقة بأسرها. وبالترادف مع التقدم الكبير في الإصلاحات في الداخل، قدمنا حججا قوية لفتح مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي، على أمل أن يتم ذلك في كانون الأول/ديسمبر.

ونود أن نشير إلى مثال جيد للتعاون الإقليمي الناجح - الأنشطة المضطلع بها مع المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه، التي تدعم الشركاء، لا سيما خلال المرحلة الأولى من برنامج مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والحماية من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وقد حققت جميع البلدان نتائج هامة في سياق ذلك البرنامج؛ وعززت الأطر الاستراتيجية الوطنية، ووضعت سياسات ملائمة، واعتمدت خطط عمل محددة.

كما نؤيد بقوة جميع المبادرات والعمليات الجارية - التي تقودها مختلف الجهات الفاعلة - التي تسهم في استقرار المنطقة واندماجها مع الاتحاد الأوروبي.

ومما يؤسف له، أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات ونزاعات سياسية لم تحل يمكن أن تؤثر على استقرارها العام وأن تعكس مسار

الانتشار وتضعنا على طريق واعد أكثر. وفي هذه المرحلة، سيكون من الأهمية بمكان تحقيق النتائج؛ وحتى لو ركزت على قضايا محددة، سيكون ذلك أفضل من البقاء في حالة جمود. ويجب أن يكون للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢١ نتيجة مثمرة تعيد الثقة في النظام وأركانه.

والحالة الراهنة تذكرنا بقوة بمستوى الالتزام المطلوب عندما يتعلق الأمر بأحكام وركائز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكدولة طرف ملتزمة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ترأسنا اجتماع الدول الأطراف مرتين في السنوات الـ ١٣ الماضية. ونؤيد تأييدا تاما موقف الأمين العام الذي يرى أننا بحاجة إلى "التفكير بصورة خلاقة في تطور الاتفاقية في المستقبل وكيفية دعم دورها المركزي في منع إساءة استخدام البيولوجيا لأغراض عدائية".

وفي الختام، اسمحو لي، سيدي، أن أكرر دعم مقدونيا الشمالية لجهودكم وعملكم من أجل اختتام دورة اللجنة الأولى هذه بنجاح.

السيد ساوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). وباسم ألمانيا، أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونؤكد لكم دعم ألمانيا الكامل.

تعد دورة اللجنة الأولى لهذا العام في مواجهة تطورات مثيرة للقلق. وجائحة فيروس كورونا أسقطت الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه، لا يزال أمننا المشترك ونظامنا المتعدد الأطراف القائم على القواعد، ليس أقله في مجال تحديد الأسلحة، يواجهان تحديات.

ومن التطورات المثيرة للقلق خصوصا الهجوم الأخير على أليكسي نافالني، في روسيا، عن طريق غاز أعصاب خطير بشكل خاص. وهذا يشكل حالة مروعة أخرى لاستخدام سلاح كيميائي، بعد عامين من استخدام روسيا لسلاح مماثل على الأراضي البريطانية. وقد أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وثلاثة مختبرات وطنية مستقلة استخدام غاز الأعصاب. وهذه مسألة تثير قلقا دوليا بالغا، لأن

إدارة الأولويات الاستراتيجية للبلدان الأخرى لمصالحهم الخاصة - من التهديدات الهجينة إلى الهجمات الإلكترونية، والأهم من ذلك في منطقتنا، الأخبار المزيفة. ويمكن لحملات التضليل الموجهة أن تقوض إلى حد كبير ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية من خلال تحدي القيم الأساسية للمجتمعات، التي أصبحت بالفعل قاسما مشتركا معروفا.

ومن أجل الاستجابة والتأهب بشكل أفضل، اعتمدت مقدونيا الشمالية في عام ٢٠١٨ استراتيجية وطنية للأمن السيبراني مع خطة عمل يجري تنفيذها حتى عام ٢٠٢٢.

ونتابع عن كثب عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومقدونيا الشمالية من أشد المؤيدين لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشاطها شواغلها بشأن إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. ونؤيد أيضا آليات التحقيق المستقلة، لأن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق تحت أي ظرف من الظروف ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي. ولذلك نؤيد ضمان المساءلة - على الصعيدين الوطني والدولي - للمسؤولين عن هذه الجرائم.

وبالنظر إلى الحالة المفزعة الراهنة فيما يتعلق بالمعاهدات المنظمة للأسلحة النووية، فإننا نشاطر القلق إزاء استمرار خطر استخدام الأسلحة النووية في نهاية المطاف والعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية التي قد تترتب على ذلك.

إن العديد من التواريخ الهامة تتزامن هذا العام. وإن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، نتذكر أيضا مرور ٧٥ عاما منذ أول تجربة للأسلحة النووية واستخدامها في الحرب. ويحدونا الأمل في أن تلك المعالم ينبغي أن تهيئ حافزا أكبر للأطراف الرئيسية في معاهدة عدم الانتشار لبذل المزيد من الجهود أكثر مما بذلته في المؤتمرات السابقة للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الصعبة من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢١.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تقوم بدورها في تشجيع التوصل إلى نتيجة تعزز نظام عدم

إلى قصة نجاح نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد بقوة السفير زلوفينين في جهوده الرامية إلى إيجاد الموعد المناسب والإعداد لمؤتمر كامل يعقد في بيئة مؤاتية للنجاح. ولا يمكن أن يعني النجاح سوى إحراز تقدم بشأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وفي مواجهة عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق، من الأهمية بمكان إظهار أن المادة السادسة يجب أن تنفذ. دعونا نعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي اجتماع وزراء خارجية مبادرة استكهولم في برلين في وقت سابق من هذا العام، قدموا مجموعة واسعة من التدابير الملموسة التي يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذها الآن للنهوض بنزع السلاح النووي: ضبط النفس في الاستراتيجيات النووية، والشفافية فيما يتعلق بالترسانات، والتدابير الرامية إلى الحد من المخاطر النووية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبداء القيادة واتخاذ تلك الخطوات اليوم. وفي الوقت نفسه، يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل ينبغي لها، أن تسهم في تمهيد الطريق لعالم خال من الأسلحة النووية.

يمكننا المساعدة في الحد من خطر التصعيد غير المقصود. ولهذا السبب تولت ألمانيا وفنلندا، الرئاسة المشتركة للحد من المخاطر النووية في مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي.

ويمكننا جميعاً أن نفعل المزيد في تعزيز التنقيف النووي وتمكين جيل الشباب من تشكيل مستقبلنا في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير النووية أن تعمل معاً في وضع إجراءات قوية ومقاومة للانتشار للتحقق من تفكيك سلاح نووي. وفي عام ٢٠١٩، أجرينا مع فرنسا تمريناً عملياً لتحقيق هذه الغاية، ونحن ملتزمون بمواصلة ذلك العمل مع شركائنا في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالقضاء على جميع التجارب النووية، سوف تقربنا من هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ونجدد دعوتنا إلى جميع الدول التي لم توقع أو

أي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي مكان وفي أي وقت، من قبل أي شخص، تحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويتعارض مع المعايير والقواعد الدولية المناهضة لهذا الاستخدام. وما زلنا ندعو روسيا، التي وقع الهجوم على أراضيها، إلى التحقيق في ملابسات تلك الجريمة والكشف عنها بسرعة وشفافية. ولم تقدم روسيا حتى الآن أي تفسير موثوق به.

وقد أظهر استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا الأثر المدمر لهذا النوع البغيض من الأسلحة على الشعب السوري وعلى البلد ككل. وكان التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب.

وندعو جميع الذين يواصلون دعم نظام الأسد وتوفير غطاء لجرائمه - ولا سيما الاتحاد الروسي - إلى الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتهم في نهاية المطاف. وينبغي لروسيا أن تستخدم نفوذها على سوريا لكي تمثل أخيراً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتظل ألمانيا ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى الوقوف في وجه هذه الانتهاكات لبروتوكول جنيف واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة بالخبرة الفنية للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموضوعيتها وحيادها واستقلاليتها.

أنتقل الآن إلى مسائل نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. كان ينبغي لنا اليوم أن ننظر إلى الوراء إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، لكن كوفيد-١٩ أجبر العالم على تعديل جداول أعماله بشكل جذري. ولدينا الآن المزيد من الوقت للتخصيص الشامل للمؤتمر الاستعراضي، وتعزيز المشترك لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، الذي يمر بمنعطف حرج. ولا تزال المهمة صعبة، ومخاطر التصعيد كبيرة.

وإزاء هذه الخلفية، بادر وزير الخارجية هايكو ماس بعقد اجتماعين لمجلس الأمن دعماً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. والواقع أن عام ٢٠٢١ يجب أن يكون العام الذي يضيف فيه مجتمع معاهدة عدم الانتشار ككل فصلاً جديدة

ونكرر أيضا بعبارة واضحة دعوتنا إيران إلى الامتناع عن أنشطة القذائف التسيارية، بما في ذلك تجارب القذائف وإطلاقها، التي لا تتسق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المرفق بـ. وعلاوة على ذلك، نحث إيران بقوة على وقف عمليات نقل القذائف وتكنولوجيا القذائف إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تقدم البلد في مجال الأسلحة النووية وبرامج القذائف. ومن الأهمية بمكان أن نقدم، كمجتمع دولي، حجة قوية بهذا الشأن. إن تعاملنا مع انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة للقانون الدولي هو اختبار مصداقية للهيكل الدولي لعدم الانتشار.

وإننا ندين تجارب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف، وكذلك سياستها المتمثلة في التهديدات والإنذارات. وندعوها للعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف واضح، كما قرر مجلس الأمن بالإجماع: التخلي الكامل والقابل للتحقق منه والالرجعة فيه عن أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية.

وختاماً، يحذونا الأمل في ألا يفرقنا الوباء، بل يعلمنا أن نعمل معا بشكل أوثق خلال دورة اللجنة الأولى لهذا العام.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم خالص التهاني لكم ولأعضاء المكتب على انتخابكم، وأؤكد لكم دعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتعاونها الكاملين. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وفيت نام باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي (انظر A/C.1/75/PV.2).

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان التأكيد على الطبيعة المترابطة للسلام والأمن والتنمية، فضلا عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية الاقتصادية

تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تبدي ريادتها وأن تفعل ذلك.

وغني عن القول إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون له أثر إيجابي على كل من عدم الانتشار ونزع السلاح. ونرحب بال جولات الأخيرة من المحادثات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا وندعو الجانبين إلى إظهار القيادة بتمديد معاهدة ستارت الجديدة والدخول في مفاوضات بشأن إطار أوسع نطاقا لتحديد الأسلحة في المستقبل يُشرك الصين أيضا بقوة أكبر. إن معاهدة ستارت الجديدة الموسعة تشكل أفضل أساس لهذه المفاوضات في المستقبل. وتظل معاهدة ستارت الجديدة مساهمة هامة في تحديد الأسلحة النووية ينبغي الحفاظ عليها.

وفيما يتعلق بإيران، لا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما تاما بالحفاظ على القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتنفيذه بالكامل، بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي حين أننا أعربنا مرارا عن أسفنا لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض عقوبات الولايات المتحدة، فإن ألمانيا تشعر بقلق عميق إزاء التدابير التي اتخذتها إيران منذ تموز/يوليه ٢٠١٩، والتي تتعارض مع الأحكام الرئيسية المتعلقة بال مجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وعلى وجه الخصوص، نشعر بالقلق إزاء التراكم المتزايد لليورانيوم المنخفض التخصيب والتوسع المستمر في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالطرد المركزي في إيران. وهذه التدابير تقوض منافع عدم الانتشار المترتبة على الاتفاق، وفي حالة أنشطة البحث والتطوير، تترتب عليها آثار لا رجعة فيها في مجال الانتشار. ونحث إيران بقوة على وقف وعكس جميع الأنشطة التي لا تتفق مع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والامتناع عن اتخاذ أي خطوات جديدة من شأنها أن تنتهك الاتفاق. ويتعين على إيران أن تعود إلى الامتثال الكامل دون تأخير.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تتعاون إيران تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متشياً مع التزاماتها المتعلقة بال ضمانات بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

بشكل كبير في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، ما يفضي في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بقوة الحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا كم منطقة خالية من الأسلحة النووية، خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقد صدقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وترحب بالدول التي قدمت بالفعل صكوك تصديقها على المعاهدة والانضمام إليها. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأخرى التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بغية تيسير دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، حتى تتمكن من مواصلة الإسهام في تحقيق خلو العالم من الأسلحة النووية.

ويرحب وفدي بالاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية والترويج له، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لزيادة الوعي العام وتعزيز التثقيف بشأن خطر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، حتى لا تسير الأجيال المقبلة على طريق الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وبالمثل، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. غير أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تزال غير فعالة بعد أكثر من عقدين من اعتمادها. لذلك، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يكفل دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر، وأن يحث من لم يوقعوا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويصدقوا عليها على أن يفعلوا ذلك.

وفيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني، ترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن هناك حاجة إلى جهد و التزام جماعيين من جانب المجتمع الدولي من أجل تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض

والاجتماعية. ولذلك، فإن عمل اللجنة الأولى يتسم بأهمية حاسمة، لأنه يسهم في تعزيز السلم والأمن العالميين، مما يهيئ بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دعمها الكامل لجداول أعمال الأمين العام لنزع السلاح ونداءه من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وسط جائحة فيروس كورونا. وبالمثل، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء تزايد النفقات العسكرية العالمية والصراعات المسلحة، التي يمكن أن تزيد من عرقلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم المقدم للتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية وتعزيز بيئة سلمية للتنمية والقضاء على الفقر واستجابة عالمية موحدة لوباء كوفيد-19 وأزمة المناخ.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دعمها القوي للجهود الدولية الرامية إلى جعل عالماً خالياً من الأسلحة النووية. ونرى أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل شاعلاً خطيراً ولا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر الاستخدام العرضي أو الخاطئ أو غير المأذون به يمكن أن يسبب دماراً كارثياً هائلاً للبشرية. ولذلك، نعتقد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الأساسي الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وفيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من الضروري تكثيف الجهود لتنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي تخدم المصالح الفضلى للمجتمع الدولي. ولذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تجديد التزامها بالتنفيذ الكامل للمعاهدة، ولا سيما المادة السادسة منها.

ووفدي إذ يرحب بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٢٠، يدعو إلى إجراء مداولات ومفاوضات بناءة ومثمرة في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار في العام المقبل. وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، يرى وفدي أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية قد أسهم

الجديدة أن تصرف انتباهنا عن التهديدات القديمة التي ما زلنا بحاجة إلى التغلب عليها.

وبعد مرور خمسين عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يُظهر النظام الذي بُني حولها علامات الإجهاد الهيكلي. ويجري التشكيك في الالتزامات والتعهدات المركزية أو التخلي عنها أو نسيانها. ونظرا لظروف خارجة عن إرادتنا، اضطررنا إلى تأجيل مؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم الانتشار الذي طال انتظاره إلى عام ٢٠٢١. فلنغتنم هذه السنة الإضافية للتفكير في كيفية تجديد التزامنا بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وستشهد قريبا جدا بدء نفاذ أهم اتفاق دولي تم التفاوض بشأنه في ميدان نزع السلاح في السنوات الأخيرة. وتمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية قفزة تطويرية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن نعلم أن الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية طويل ومتعرج، ولكن الطريق سيكون أقل إرهاقا إذا ما أثمر الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي كل عام، يستخدم وفد تلو الآخر هذا المحفل لدعوة الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك، مما يسمح بدخول المعاهدة حيز النفاذ. وأنا أردد دعوتهم.

والبرازيل، بوصفها عضوا فخورا في معاهدة ثلاثيوكسو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان بشكل دائم، تعتقد أن تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وإنشاء مناطق جديدة، على أساس الاتفاقات التي تتوصل إليها بحرية جميع دول المنطقة المعنية، سيكون خطوة حاسمة أخرى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ونفخر أيضا بأننا وضعنا، مع الأرجنتين، نموذجا مبتكرا وناجحا للغاية لتنفيذ الضمانات النووية من خلال إنشاء الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية. والهدف الرئيسي من اللجنة هو تقديم ضمانات إضافية بأن جميع المواد والمنشآت النووية في كلا البلدين لا تستخدم إلا للأغراض السلمية. وقد تعزز هذا النموذج

التنمية الاجتماعية والاقتصادية وصون السلام والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ولا سيما من أجل مواصلة وضع قواعد ومعايير ومبادئ للسلوك المسؤول للدول في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم وفدي القوي للجهود الدولية المبذولة في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي، وأن أؤكد على احتياجاتنا الخاصة في التصدي للأثر الخطير للذخائر العنقودية، حيث أن الذخائر غير المنفجرة المنتشرة في أنحاء بلدنا وتلوثها ما زالت تقتل وتشوه الأبرياء، ولا سيما الأطفال، وتعوق تنميتنا الوطنية حتى يومنا هذا، بعد فترة طويلة من انتهاء حرب فييت نام، قبل أكثر من أربعة عقود. وإزاء هذه الخلفية، اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في السابق هدفنا الإنمائي الوطني المحدد للألفية رقم ٩، الذي أصبح الآن الهدف ١٨ من أهداف التنمية المستدامة، المعنون "حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة"، لمواصلة معالجة المشاكل التي تسببها الذخائر العنقودية. ونعتمد على الدعم والتعاون المستمرين والمعززين من المجتمع الدولي لمساعدة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تنفيذ ذلك الهدف الوطني المحدد ١٨ من أهداف التنمية المستدامة إلى جانب أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتمد هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. واسمحوا لي أيضا أن أعتمد هذه الفرصة لأتقدم إليكم بالتهنئة الحارة والأخوية بمناسبة اليوم الوطني لإسبانيا.

إن تنسيق عمل اللجنة الأولى ليس مهمة بسيطة على الإطلاق. بل إنه تحدٍ أكثر تعقدا في هذه الأوقات الصعبة. والبرازيل على استعداد لمساعدتكم، سيدي، في جهودكم لضمان عقد دورة مثمرة.

وإذ نجلس هنا اليوم، على مسافة ستة أقدام من بعضنا البعض، قد يظن المرء أن التهديدات الرئيسية التي نواجهها الآن ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي عالجها أسلافنا. ومع ذلك، لا يمكن للتحديات

والأعراف غير الملزمة لسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وتنفيذها هو أفضل وسيلة للحفاظ على بيئة مفتوحة وآمنة وسلمية وشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن النافذة التاريخية لاعتماد إطار قانوني مناسب لتنظيم مسألة نظم الأسلحة الفتاكة المستقلة تضيق بسرعة. وتعتقد البرازيل أن وضع صك ملزم قانوناً هو الخيار الأمثل لضمان السيطرة البشرية على الوظائف الحيوية في النظم المستقلة، وهو أمر بالغ الأهمية لمنع انتهاكات القانون الدولي.

وطوال العام الماضي، نظمت البرازيل وشاركت في رعاية عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وتعزيز فهمنا المشترك لمسألة نظم الأسلحة الفتاكة المستقلة، بما في ذلك إجراء عملية محاكاة بشأن العنصر البشري ومنظومات الأسلحة المستقلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في أوائل أيلول/سبتمبر، بدعم من وزارة الخارجية البرازيلية، فضلاً عن حلقة ريو الدراسية حول منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي عقدت في شباط/فبراير. وينبغي لتلك المبادرات العديدة التي تقودها البرازيل أن توفر مدخلات قيمة للمناقشة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال نظم الأسلحة الفتاكة المستقلة، حتى تتمكن من إصدار توصيات إلى المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ٢٠٢١.

إن بيئة الفضاء الخارجي هشة، والموجودات الفضائية هي في صميم البنية التحتية لجميع الدول، وليس فقط الدول المرتدة للفضاء. ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة في الحفاظ على الفضاء بوصفه بيئة سلمية وآمنة وضمان استخدامه المستدام. ومن الأهمية بمكان منع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه.

إن الأسلحة البيولوجية لديها أدنى مستوى من التنظيم الدولي. وقد حان الوقت للمضي قدماً في تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك من خلال بروتوكول للتحقق. وينبغي ألا نبقي خاملين بينما يمر مجال علوم الحياة بثورة علمية وتكنولوجية، مع نشر العديد

بتوقيع الاتفاق الرباعي بين البرازيل والأرجنتين والوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه الاتفاقات مجتمعة وضعت كلا البرنامجين النوويين تحت نظام ضمانات مزدوج الطبقات.

ويستند نموذج الوكالة البرازيلية الأرجنتينية إلى التفاعلات المتكررة والمتتالية بين السلطات النووية في كلا البلدين وعمليات التفتيش المتكررة، تحت الإشراف الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا يسمح بمستوى من المعرفة المتبادلة العميقة والشفافية، مما يجعل احتمال انتهاكه أمراً لا يمكن تصوره تقريباً. ولذلك، فإن نموذج التفتيش الذي وضعته الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية يتجاوز اتفاقات الضمانات الشاملة القياسية بتوفير ضمانات بشأن عدم وجود أنشطة أو مواد و/أو مرافق غير معلنة في كلا البلدين.

إن الاستخدام الكيدي المتفشي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتسليحها المتزايد من جانب الدول مسألة تثير بالغ القلق. ولم يعد بوسعنا أن نتسامح مع السلوك غير المقيد في الفضاء الإلكتروني دون تعريض قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان للخطر.

نحن بحاجة إلى استعادة توافق الآراء عند التعامل مع قضايا الأمن السيبراني داخل الأمم المتحدة. ولا تزال البرازيل مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنهوض بسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي يمكن، بل وينبغي لهما، أن يعمل بشكل متناغم، مع التركيز في الوقت نفسه على التكامل القائم بينهما والتقارب على إنشاء آلية حوار مؤسسي موحدة. والبرازيل، بوصفها البلد الذي يرأس خبره فريق الخبراء الحكوميين، مستعدة للمساهمة في ذلك الجهد.

وترى البرازيل أن التقارير التوافقية التي اعتمدتها أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة تشكل مكتسبات هامة من حيث المبادئ والقواعد

وفي هذه الأوقات الجديدة، عندما تضاف تهديدات جديدة إلى الأخطار القديمة، يجب أن نضع في اعتبارنا أن بناء مستقبل أكثر أماناً هو مسؤوليتنا المشتركة. وآمل أن يساعدنا عمل هذه اللجنة على الوفاء بتلك المهمة البالغة الأهمية.

السيدة هيلبرانت (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأؤكد لكم دعم جزر البهاما للمشاركة بنشاط في اللجنة الأولى، التي تواصل عملها الهام في ظل ظروف استثنائية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إدارتكم وقيادتكم.

تؤيد جزر البهاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً ترينيداد وتوباغو باسم الجماعة الكاريبية، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

إن أحد الدروس العديدة من جائحة فيروس كورونا هو التذكير بكيفية ترابط المشاكل والحلول. وظهور الفيروس في البشر ليس مشكلة صحية فحسب؛ فقد أثر على كل قطاع وخدمة تعودنا عليها. وبالمثل، ليس له سبب وحيد. ومن خلال فهم الأسباب والآثار غير المباشرة، يمكننا أن نأمل في إيجاد علاجات ملموسة للتحديات الأكثر إلحاحاً. وببساطة، ذكرنا الوباء بما هو أساسي في جوهره لسلامة البشرية وكرامتها وازدهارها - وما هو ليس كذلك. ومن أهم العناصر الحاسمة بالنسبة للبشرية صون السلم والأمن بفعالية من خلال التعاون المتعدد الأطراف والالتزام الحقيقي بنزع السلاح الفعال. ومن هذا المنظور، تقترب جزر البهاما من الدورة الخامسة والسبعين للجنة الأولى.

وتسلم جزر البهاما بهذا الواقع، وبالتالي تعطي الأولوية لتعزيز الجهود التي تعود بالنفع المتبادل من أجل النهوض بالتنمية المستدامة ونزع السلاح على السواء. ومن الحقائق الراسخة - التي عززها الأمين العام، في جملة أمور، في جدول أعماله لنزع السلاح - أن الروابط بين السلم والأمن الدوليين، التي تشمل نزع السلاح وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متعددة الجوانب. وبينما تعودنا على الإشارة إلى الهدف ١٦ وغاياته المحددة في سياق اللجنة الأولى، فقد سُلط الضوء أيضاً

من الابتكارات ذات الاستخدام المزدوج بالفعل. وسيكون المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة لاستئناف المفاوضات بشأن تعزيز الاتفاقية.

وفي حين أن الأسلحة البيولوجية سيئة التنظيم، فإن الأسلحة الكيميائية تخضع لتدقيق دولي مكثف. واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المعيار الذهبي للنظم المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وقد أنشأت حظراً شاملاً وملزماً قانوناً وغير تمييزي، وهي مجهزة بآلية تحقق كاملة وفعالة. ومن المؤسف أنه حتى مع كل هذه الأجهزة المؤسسية، ما زلنا نرى استخدام تلك الأسلحة في مناطق مختلفة من العالم.

الأسلحة التقليدية وسيلة مشروعة وأساسية للدول لضمان دفاعها عن النفس وسيادتها الوطنية. غير أن التدفق غير المنضبط لهذه الأسلحة وذخائرها له آثار مزرعة للاستقرار إلى حد كبير، كما أن تحويلها إلى الأسواق غير المشروعة وإلى جهات غير حكومية يغذي الصراع والجرائم العنيفة في جميع أنحاء العالم.

ونتطلع إلى الاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين لاستعراض تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في العام المقبل. وستكون فرصة لإجراء مناقشة متعمقة بشأن تنفيذ برنامج العمل على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، ولا سيما مسألة منع التسريب. ونتطلع أيضاً إلى مواصلة العمل الجيد الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره.

وشأنه شأن المحافل المتعددة الأطراف الأخرى، عانى مؤتمر نزع السلاح من انخفاض في أنشطته بسبب القيود المتصلة بالجائحة. بيد أن التنسيق بين الرئاسة الست تجاوز التوقعات الأولية، مما يدل على أنه يمكن لمجموعة مشتركة بين الأقاليم أن تعمل معاً بصورة بناءة. والبرازيل، بوصفها أحد البلدان التي ستتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل، تتطلع إلى تكرار تجربة الرئاسة الست في عام ٢٠٢١.

وتعرب جزر البهاما أيضا عن امتنانها للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بلا كلل لدعم أهداف نزع السلاح وللدول في جهودها الرامية إلى أن تحذو حذوها.

وتعتقد جزر البهاما أن المجموع أكبر من الأجزاء المكونة له، وهي بذلك تؤكد من جديد دعمها للمشاركة الإقليمية في تحقيق أهداف نزع السلاح. ونحن، كطرف ملتزم في معاهدة ثلاثيلوكو، التي أنشأت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كأول منطقة خالية من الأسلحة النووية، ندرك أنه من المهم ليس أن نكون قدوة فحسب، بل أن نبني على الإنجازات أيضا. وفي هذا الصدد، تشجعت جزر البهاما بالتوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، بما في ذلك من جانب عدة دول كاريبية، وتأمل أن تكون في وضع يسمح لها بالتوقيع على المعاهدة بعد الانتهاء من استعراضنا الداخلي. ومع وجود عدد قليل من التصديقات المعلقة، يحدونا الأمل في دخولها حيز النفاذ قريبا.

ومن منظور وطني، لا تزال جزر البهاما تعاني من نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها بصورة غير مشروعة. وباعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية تقع جغرافياً في طريق استراتيجي للشحن عبر الوطني للأسلحة التقليدية وما يتصل بذلك من أنشطة إجرامية منظمة عبر وطنية، يمثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها تحدياً هائلاً على الصعيد الوطني والمنطقة على حد سواء. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لمنع الجريمة، أدى كوفيد-19 إلى تفاقم أثر الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالبطالة وحالات الإغلاق الوطني، وعدم اليقين المالي الشديد، والضغط المتعدد على الخدمات الاجتماعية، كلها عوامل تسهم في زيادة التوترات في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تهيئة ظروف مؤاتية للجرائم المتصلة بالأسلحة النارية. ومما يثير القلق بالنسبة لجزر البهاما بوجه خاص الصلة بين الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية والعنف المنزلي. ويشكل العنف القائم على نوع الجنس والعنف القائم على أساس الشريك الحميم، فضلا عن العنف ضد الأطفال والأشخاص في الفئات الضعيفة،

على الأهداف والغايات المتعلقة بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمجتمعات المستدامة والعمل اللائق والنمو الاقتصادي باعتبارها مستفيدة من تنفيذ تدابير نزع السلاح. ولتوضيح هذه الصلات، زودت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من نصف بلدان العالم بمعدات للكشف عن كوفيد-19، باستخدام طريقة اختبار نووية تسمى تفاعل البوليميراز المتسلسل للنسخ العكسي، أو RT-PCR، وهو اختصار أصبح مألوفاً لنا جميعاً.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر البهاما، فإن مفهوم التراث المشترك له تطبيقات واسعة في إطار آلية نزع السلاح وهيئاتها وصكوكها ومبادراتها ذات الصلة. فمن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى إلى التهديدات الأمنية في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، فإن ضرورة الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومراعاة المعايير الدولية والانخراط في سلوك مسؤول للدولة، أمر بالغ الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي سياق دولي من استمرار التوترات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، بل وتفاقمها في بعض الحالات، وانعدام الثقة والانعزالية، وفي ضوء المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات والابتكارات الناشئة، يمكن للاستفادة من المكاسب الطويلة الأمد والحديثة في أهدافنا المشتركة أن توفر زخماً جديداً للثغرات والجمود داخل الآلية.

وتحث جزر البهاما الدول الأعضاء على تقبل التعاون والشاركة بقوة متجددة، ومكافحة الإرهاق السياسي بزخم طموح للتغلب على الجمود التاريخي بشأن قضايا نزع السلاح الأكثر إثارة للجدل. وفي هذا الصدد، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرنا للعديد من الشركاء الذين ينهضون بهدف نزع السلاح والأمن الدولي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة حظر التجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

اللجنة الأولى في الدورة الفائتة للجمعية العامة كنانة للرئيس. ويمكنكم التعويل على دعم وفد لبنان في مساعيكم لإنجاح عمل اللجنة والتوصل إلى أفضل المخرجات.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

إننا نعيش تحت وطأة جائحة كوفيد-19 التي قلبت حياتنا ومستقبلنا رأساً على عقب. لكن العالم لا يزال يعيش في ظل كارثة نووية، كما قال الأمين العام في وقت سابق من هذا الشهر، بعد خمسة وسبعين عاماً من إنشاء الأمم المتحدة، وأول أهدافها النبيلة هو تخلص العالم من الأسلحة النووية. نعيش في ظل ضعف منظومة تحديد الأسلحة وإدارة ونزع الأسلحة النووية، في وقت بلغ فيه التنافس بين القوى العظمى والتوترات في العلاقات الأمنية الدولية أعلى مستوياته منذ أجيال.

إن الجائحة الكابوس التي نعيشها الآن يجب أن تكون بمثابة جرس إنذار لنا تذكرنا بما يجب أن تكون عليه أولوياتنا. والدول التسع التي تمتلك أسلحة نووية أنفقت في العام الماضي ٧٣ بليون دولار على ترساناتها النووية - بزيادة بلغت نسبتها ١٠ في المائة عن العام الذي سبقه. يوجد أكثر من ١٣ ٥٠٠ سلاح نووي في العالم اليوم، مملوكة في الغالب للقوى العظمى. وأصبحت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى شيئاً من الماضي الآن. ومصير معاهدة ستارت الجديدة موضع تساؤل. لذلك، نأمل أن تتجح المفاوضات الحالية بين طرفي معاهدة ستارت الجديدة.

وفي نفس السياق، نذكر بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تدعيم منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وضرورة الإسراع بدخولها حيز النفاذ.

وكل هذه الأسلحة غير مجدية الآن في هزيمة أكبر تحدٍ يواجهه عالمنا. ولو أن الأموال التي أنفقت على هذه الأسلحة أو جزء صغير منها على البحوث الطبية، لكان بإمكاننا الحصول على لقاحات للأوبئة وعلاجات للأمراض، ولكان العالم مكاناً أكثر سلاماً للعيش فيه.

فرصاً للتصعيد الشديد للأذى ضد الفرد. ولهذا السبب، تفخر جزر البهاما بالمشاركة في تقديم مشروع القرار الذي تقدمه ترينيداد وتوباغو كل سنتين بعنوان "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة" (A/C.1/75/L.75)، الذي يقر بالدور الحيوي للمرأة في الجهود الرامية إلى الاستجابة للسلام والأمن، فضلاً عن المساهمات الهامة للشباب.

وجزر البهاما، كدولة غير مصدرة ذات استيراد محدود للأسلحة التقليدية، لا يمكنها أن تبالغ في تقدير أهمية معاهدة تجارة الأسلحة واعتمادنا على التنفيذ الكامل والشفاف للمعاهدة والبرامج والبروتوكولات والصكوك ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة ونعرب عن تأييدنا السالح لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وبالمثل، تؤيد جزر البهاما تأييداً تاماً صندوق التبرعات الاستثمارية بوصفه آلية قيمة لمساعدة الدول في تنفيذ المعاهدة وتعزيز التعاون والمشاركة في الوفاء بالتزاماتها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أن تأجيل عدة عمليات ذات صلة بنزع السلاح، مثل الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، والاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين لاستعراض تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلاً عن التعديلات في أساليب العمل في العديد من العمليات الأخرى، بما في ذلك الدورة الرئيسية للجنة الأولى نفسها، يوفر فرصة فريدة لكل منا لتقييم حالتنا. فلنبرهن على التضامن الحقيقي الذي تتطلبه منا ولايتنا من أجل تأمين مستقبلنا المشترك.

السيدة مدلي (لبنان): السيد الرئيس، أستهل بياني بتهنئتك على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وأود أن أهنئ بقية أعضاء المكتب أيضاً، وأتمنى لكم مهمة موفقة في توجيه أعمال اللجنة في ظل هذه الظروف الاستثنائية. ولا يفوتني أن أشكر وفد بوليفيا على قيادته الرشيدة لعمل اللجنة الأولى في الدورة المنصرمة. لقد كان لي شرف المشاركة في مكتب

بالإعلان السياسي الصادر عنه وبتقرير الأمين العام ذي الصلة (A/75/63). ويحث جميع الأطراف المدعوة إليه على المشاركة في دورته القادمة بمسؤولية وروح بناءة. ويتعين على المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى تنشيط الجهود بغية إحياء مسار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا للمرجعيات الدولية المذكورة آنفا.

إن التحديات الجسيمة التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل لا يجب أن تُغفلنا عن المخاطر المتصلة بالأسلحة التقليدية. ويتشارك لبنان مع سائر الدول الضمنية على الأمن والسلام، القلق البالغ إزاء تفاقم مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد دأب لبنان على تطبيق التزاماته بموجب برنامج العمل بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

كما يود وفد بلدي التأكيد مجددا على انخراط لبنان والتزامه باتفاقية الذخائر العنقودية وأهمية السعي لتحقيق عالميتها. إن الدور الريادي الذي قام به لبنان في صياغة هذه الاتفاقية واعتمادها إنما استمد قوة دفعه من التجربة الأليمة التي عاشها، ولا يزال، نتيجة المخلفات العنقودية لعدوان إسرائيل عليه في عام ٢٠٠٦. لا بد من تضافر الجهود لوضع حد لاستخدام وتخزين وإنتاج وتمويل إنتاج تلك الأسلحة الخطيرة وتجنّب الأبرياء مخاطرها المميتة.

إن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم تضع أمامنا فرصة كبيرة لكنها تفرض أيضا تحديات جسيمة، يتصل بعضها بميدان نزع السلاح. إذ يتعين على المجتمع الدولي إيلاء مسألة الأمن السيبراني العناية المطلوبة وتعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف لمواجهة تعدياتها ضمن إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يثني لبنان على عمل الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧/٧٣. ويتطلع قدما إلى أن تضع تقريرها النهائي الذي سيتضمن توصيات موضوعية بشأن تنظيم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال.

وعدونا ليس بعضنا البعض، بل الفيروسات والفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتهديد الذي تشكله أفعالنا على الأرض، وطننا الوحيد. نحن بحاجة للعودة إلى عملية مفاوضات جادة وذات مصداقية بشأن تحديد الأسلحة على أنواعها، ومنها الأسلحة النووية. ويجب فصل المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة عن المعارك السياسية والصراع بين القوى الكبرى.

ينبغي أن يشكل تأجيل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة فرصة نتطلع إليها جميعا لتعزيز المعاهدة وتجديد التزامنا بمعاهدة قوية وعالمية تقودنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. يجب أن نضيف موضوع تحديد الأسلحة إلى جدول أعمالنا اليومي لتحقيق السلام، ويجب أن نجعله أولوية مرة أخرى. إن عدم الحديث عن هذا التحدي لن يجعله يختفي.

ما من منطقة تعرف أهمية نزع السلاح النووي أكثر من منطقة الشرق الأوسط. وقد عبر لبنان تكرارا عن قلقه إزاء استمرار حالة المرواحة في مساعي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للقرارات العديدة ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبصورة خاصة قرارات مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠. والسبب في هذا الجمود هو دأب إسرائيل على الاحتفاظ ببرامجها النووي وترسانتها النووية خارج إطار أي رقابة دولية، ومقاطعتها واستخفافها بالمنظومة القانونية الدولية التي ترعى مسألة الحد من الانتشار النووي، واستمرار عرقلتها الإرادية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث يرى لبنان في إنشاء تلك المنطقة حاجة ماسة للأمن والاستقرار في هذه المنطقة من العالم.

وقد شارك لبنان في المؤتمر الذي نظّمته الأمم المتحدة إنفاذا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الهادف إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويرحب لبنان

للسلم والأمن العالميين، وبالتالي فهي تشكل تهديدات متزايدة لخطتنا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد مضى ٥٠ عاما على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. واليوم لم نحقق بالكامل بعد أهدافنا المتعلقة بنزع السلاح النووي. ونحن بحاجة إلى التزام أكبر من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. ولا يمكن للعالم أن يتحمل في هذا الوقت سباق تسلح نووي لا لزوم له ومبدد للوقت.

وما فتئت فيجي ودول جزر المحيط الهادئ الأخرى تقف في طليعة الداعين إلى إنهاء التجارب النووية. وعلى مدى ٥٠ عاما، كانت منطقة المحيط الهادئ موقعا لتجارب الأسلحة النووية. وأجريت أكثر من ٣٠٠ تجربة تحت الأرض وفي الغلاف الجوي وتحت الماء. ولا يزال الناس ومجتمعات بأكملها يعانون بعد قرابة ٥٠ عاما من انطلاق أول تلك التجارب.

والمحيط الهادئ الأزرق هو كيف تعرف فيجي والعديد من الدول الجزرية نفسها في العالم الأوسع. والمحيط الهادئ الأزرق الشاسع هو محيط سلام - محيط هادئ أزرق هو محيط سلام وهو أيضا محيط خال من الأسلحة النووية. وتتضمم فيجي إلى الدول الأعضاء الأخرى في دعوة الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك.

وما زالت اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية سارية المفعول منذ عقود. والحوادث الأخيرة التي استخدمت فيها هذه الأسلحة ضد المدنيين تبرز مدى الشوط الذي لا يزال يتعين علينا أن نقطعه.

وفيجي نقر بالتقدم المحرز في مجال التكنولوجيا الأحيائية وترحب بفوائدها للبشرية. وقد آن الأوان لكي تضع الأمم المتحدة الضمانات اللازمة لوقف تسليح التكنولوجيا الأحيائية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز آليات التحقيق والتحقق بموجب اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

كما يرى لبنان ضرورة حماية الفضاء الخارجي من سباقات التسلح والسعي للحفاظ عليه كملكية إنسانية مشتركة ومتاحة للاستخدام السلمي حصرا، والسعي الجاد للتوصل إلى صك دولي ملزم من شأنه حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وحظر الهجوم المسلح على الأجسام في الفضاء الخارجي. لا بد من الحفاظ على الفضاء الخارجي ساحة لإفادة البشرية جمعاء وملكية مشتركة للإنسانية والأجيال القادمة، عوضا عن أن تكون ساحة لتهديد أمن الدول أو سببا للتلوث.

يعكس ميثاق الأمم المتحدة بذاته اقتناعنا الجماعي بوجود ترابط عضوي بين أهداف الأمن والسلم والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. لذا، يرى لبنان أهمية مقاربة هدف نزع السلاح من منظور إنساني وشمولي. لقد أنفق العالم على التسلح في العام الماضي حوالي ١,٩١٧ بليون دولار - بزيادة تبلغ ٣,٦ في المائة عن عام ٢٠١٨. من جهة أخرى، فإن التحدي الصحي الذي يجتاح العالم قد سلط الضوء على أهمية التعاون بين الدول لحل خلافاتها. يجب أن يظل نصب أعيننا الأثر الإيجابي الذي يتيح خفض الإنفاق على التسلح على جهود التنمية المستدامة عالميا وعلى مستقبل عالمنا.

السيد براساد (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أشارك زملائي في تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين، متمنيا لكم كل التوفيق. ولكم أن تعملوا على دعم فيجي الكامل في جهودكم.

ويتمشى بيان فيجي مع البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

نحتفل هذا العام بمرور ٧٥ عاما على توقيع ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه المرحلة الهامة من تاريخ الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولم تكن التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن أكبر أو أشد حدة من أي وقت مضى. ونحن الدول الأعضاء حددنا لأنفسنا أهداف التنمية المستدامة والموعود النهائي لتحقيقها في عام ٢٠٣٠. والسلام والأمن ضروريان لتحقيق تلك الأهداف. إن التهديدات البيولوجية والتهديدات السيبرانية والأسلحة الصغيرة هي من بين العديد من التهديدات المتزايدة

النظام أن يُفَصِّل ما هو السلوك والسلوك المسؤولين من جانب الأطراف من الدول وغير الدول في الفضاء الخارجي، وأن يُرسخ الثقة في تلك التدابير، وأن يُقيد الإجراءات التي يمكن أن تسبب التوتر والصراع.

وأفضل ما يكون التقدم في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة في بيئة من الشفافية والثقة والقيادة العالمية. وجزء من هذه المسؤولية يقع على عاتق اللجنة الأولى، أي توسيع نطاق الثقة في النظام الدولي. وفي هذا الجهد، سيدي، لكم أن تعولوا على دعم فيجي الكامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

وأود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لإغلاق القائمة المتداولة للمتكلمين في المناقشة العامة سيكون الساعة ١٨:٠٠ اليوم. وعلى جميع الوفود الرغبة في أخذ الكلمة ألا تألو جهداً لتسجيل أسمائها في القائمة قبل انتهاء هذا الموعد.

تُعقد الجلسة التالية للجنة الأولى الساعة ١٥:٠٠ بعد ظهر اليوم. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح وما يتصل بها من بنود تتعلق بالأمن الدولي. وأناشد مرة أخرى جميع الوفود أن تتقيد بالمواعيد لتمكيننا من المضي قدماً في عملنا في الوقت المناسب.

وأود أيضاً أن أشكر المترجمين الشفويين على عملهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

وقد أتاح تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً للبشرية. وأصبحت الاتصالات وإنترنت الأشياء الآن جزءاً أساسياً من الحياة والأعمال والتجارة. فالإمكانات لا نهاية لها، ولكن في الوقت نفسه، فإن ما ينشأ عنهما من احتمالات عدم الاستقرار والصراع لا حصر له كذلك. كما أن تواصلنا الواسع النطاق زاد من تعرضنا للمعلومات المغلوطة والأعمال الخبيثة من جانب جهات فاعلة من غير الدول. وقد مكن ذلك الأفراد والجماعات من العمل عبر الحدود الوطنية. ويمكن أن تحدث اضطرابات كبيرة وتضرر بالحياة وسبل العيش والاقتصادات برمتها.

فصغار الدول النامية متخلفة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية والضمانات اللازمة. وأدى ذلك إلى زيادة ضعفها في عالم مترابط. وترحب فيجي بعمل فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وتتطلع إلى توصياتهما. فنحن بحاجة إليها.

إن الفضاء هو حدود مليئة بإمكانات لا نهاية لها للبشرية. ويتمثل التحدي في كيفية الحفاظ عليه حراً ومفتوحاً، لفائدة البشرية جمعاء. وإذا كان للفضاء أن يفيد البشرية جمعاء، فينبغي عندئذ وضع الضمانات والأطر اللازمة لتكامل معاهدة الفضاء الخارجي، بما في ذلك تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي. وينبغي أن يحكم الفضاء الخارجي نظام دولي يسمح بالوصول المتكافئ. ويجب أن يكون خالياً من الأسلحة. وينبغي لهذا